المجلد السابع والعشرون للعام ٢٠٢٣م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

الأحكام التقييمية عند ابن مالك (ت. ٦٧٢هـ) في الألفية من باب (الكلام وما يتألف منه) حتى باب (أعلم وأرى)

Evaluation provisions of Ibn Malik (d. 672 AH) in the millennium From the chapter (speech and what it consists of) to the chapter (I know and see)

بقلم الدكتورة

تهاني كامل حسين عبد الفتاح

مدرس بقسم اللغة العربية ـ كلية الألسن ـ جامعة الأقصر
جمهورية مصر العربية

الجزء السادس (إصدار يونيو ٢٠٢٣م)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

الأحكام التقييمية عند ابن مالك (ت.٦٧٢هـ) في الألفية من باب (الكلام وما يتألف منه) حتى باب (أعلم وأرى)

تهاني كامل حسين عبد الفتاح

قسم اللغة العربية ـ كلية الألسن ـ جامعة الأقصر ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني : tahanykamel2017@yahoo.com

الملخص

ينطلق هذا البحث من فرضية مؤداها أن "النظم الشعري" المتبع في بناء الألفية له أثره في طريقة تعبير ابن مالك عن الأحكام التقييمية، ولربما كان له أثر واضح أيضا في غموض بعضها مما ينعكس على لغة الشرح وتقدير الشراح لتلك الأحكام ومواقفهم منها؛ لذا سأحاول في هذا البحث أن أعرّف بالأحكام التقييمية التي وردت لدى ابن مالك في الألفية (وتحديدا في الأبواب موضع البحث) باعتبارها سمة تميز لغة تلك الألفية عن غيرها من المدونات النحوية المنظومة، كما أحاول أن أتبين الأساليب التي اتبعها الناظم في التعبير عن تلك الأحكام مع الأخذ بعين الاعتبار خاصية "النظم" وأثرها على الأساليب التي اتبعها ابن مالك في التعبير عن تلك الأحكام من ناحية، وعلى قراءة بعض شراح الألفية لتلك الأحكام وتفسيرها وموقفهم منها ومن شواهدها، ومن هنا أتبين بعض مظاهر اختلاف تلك الأحكام بين الناظم والشراح والنحاة السابقين؛ وما استعمله الناظم من تلك الأحكام، وما لم يستعمله وقد ورد عند شراحه أو لدى النحاة السابقين.

الكلمات المفتاحية: الأحكام التقييمية ، الأحكام النوعية ، الأحكام الكمية ، الألفية ، ابن مالك ، النحو.

Evaluation provisions of Ibn Malik (d. 672 AH) in the millennium From the chapter (speech and what it consists of) to the chapter (I know and see)

Tahany Kamel Hussein Abdel Fattah
Department of Arabic Language - Faculty of Al-Alsun - Luxor University - Arab Republic of Egypt
Email: tahanykamel2017@yahoo.com

Abstract

This research stems from the hypothesis that the "Poetic Nazm" used in Al-Alfiya has its impacts on the way Ibn Malik expresses the Evaluative judgments Ahkam Taqyeemiah, and it may also have had a clear impact on the ambiguity of some of them, which is reflected in the language of explanation and the commentators' attitudes toward those judgments. In this research, I try to define the Evaluative judgments "Ahkam Taqyeemiah" that were mentioned by Ibn Malik in the Alfiya (specifically in the chapters in question) as a feature that distinguishes the language of that Alfiya from other grammatical writings. Considering the characteristic of "Nazm" and its impact on the methods used by Ibn Malik in expressing these Ahkam on the one hand, and on the reading of some Al-Alifya commentators of these Ahkam, their interpretation and their toward them and their evidence.

Keywords: Ibn Malik; Alfiya; Evaluative judgments; Quantative judgments; Qualitative judgments; Grammar.

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل

من المتفق عليه أن السلوك النحوي للعناصر اللغوية – التي تتكون من مجموعها التراكيب النحوية العربية المتنوعة – يختلف من باب نحوي إلى آخر ، وقد يختلف سلوك تلك العناصر داخل الباب الواحد، ولكل سلوك من تلك السلوكات حكم نحوي معين يقاس على أساس كمي ونوعي لعلاقة هذا السلوك بما استقر عليه كلام العرب، ويصطلح على مجموع تلك الأحكام بـ"الأحكام التقييمية"، ومن المتفق عليه أيضا اختلاف النحاة في التعبير عن تلك الأحكام لأسباب كثيرة ومتنوعة، وهنا ربما يصح لي افتراض أن النظم الشعري للمؤلفات النحوية مثل ألفية ابن مالك سيكون له أثر بين في طريقة عرض تلك الأحكام وفي الألفاظ المنتقاة للدلالة عليها التي قد ترد مختلفة عن الألفاظ المتعارف عليها في لغة النحاة ممن لم يلتزموا النظم في الكتابة النحوية العربية، أو ممن تناولوا ذلك النظم بالشرح والتفسير.

فرضية البحث

لقد شغل النظم الشعري لألفية ابن مالك الكثير من العلماء الذين تناولوا شرح الألفية – وعلى رأسهم فيما يترآى لي الشاطبي – وكان وضوح لغة الألفية وغموضها وحشوها وإيجازها وعلاقة أبياتها بعضها ببعض موضع عناية أكثرهم، لذا فكرت في بحث آثار النظم الشعري للألفية على طريقة ابن مالك في سوق الأحكام التقييمية لتراكيب العربية. إذ ينطلق هذا البحث من فرضية مؤداها أن "النظم الشعري" المتبع في بناء الألفية له أثره في طريقة تعبير الناظم عن تلك الأحكام، ولربما كان له أثر واضح أيضا في غموض بعضها مما ينعكس على لغة الشرح وتقدير الشراح لتلك الأحكام ومواقفهم منها.

تساؤلات البحث

وعليه تمثلت تساؤلات البحث – التي يحاول الإجابة عنها – في خمسة أسئلة هي:

- ما الأحكام التقييمية التي وردت عند ابن مالك في الألفية؟
- ما الطريقة التي استعملها في التعبير عن تلك الأحكام؟
- هل تتوافق هذه الأحكام (لفظا ومفهوما) مع ما ورد لدى الشراح؟
- هل تختلف عما قرره النحاة من أحكام للمسائل موضع الحكم أم تتفق؟

منهجية البحث

وفي سبيل الإجابة عن هذه التساؤلات أحاول في هذا البحث أن أعرّف بالأحكام التقييمية التي وردت لدى ابن مالك في الألفية (وتحديدا في الأبواب موضع البحث) باعتبارها سمة تميز لغة تلك الألفية عن غيرها من المدونات النحوية (ألفية ابن معط على سبيل المثال)، كما أحاول أن أتبين الأساليب التي اتبعها الناظم في التعبير عن تلك الأحكام مع الأخذ بعين الاعتبار خاصية "النظم" وأثرها على الأساليب التي اتبعها ابن مالك في التعبير عن تلك الأحكام من ناحية، وعلى قراءة بعض شراح الألفية لتلك الأحكام وتفسيرها وموقفهم منها ومن شواهدها، ومن هنا أتبين بعض مظاهر اختلاف تلك الأحكام بين الناظم والشراح والنحاة السابقين؛ وما استعمله الناظم من تلك الأحكام، وما لم يستعمله وقد ورد عند شراحه أو لدى النحاة السابقين.

الدراسات السابقة:

يبدو أن موضوع هذا البحث – فيما وقع بين يدي من دراسات سابقة – غير مطروق، فأغلب الموضوعات التي عالجت تلك الأحكام – المرتبة فيما يلي ترتيبا موضوعيا وتاريخيا – لم تتناول تلك الأحكام أو أحدها لدى ابن مالك، فهي:

(أ) إما أن تتناول **حكما واحدا** لدى رائد من رواد علم النحو (كما في الدراسة رقم ٢)، أو في النحو العربي بصفة عامة (كما في الدراسة رقم١، و٣، و٨) ، أو ضمن باب نحوي معين (كما في الدراسة رقم ٤)، أو تقارن في هذا الحكم بين

عالمين (كما في الدراسة رقم ٧)، أو تتناوله ضمن فترة تاريخية معينة (كما في الدراسة رقم ٥، و٦):

١. **حصة بنت زيد بن مبارك الرشود: الوجوب في النحو.** رسالة ماجستير (١٩٩٢- ١٩٩٣) جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، إشراف. سعد بن حمدان الغامدي، ٣٥٣ص.

٢. **فاروق محمد مهنى: الحُسْن في كتاب سيبويه – دراسة نحوية.** مطبعة نور الإيمان ١٩٩٦، ٢٩١ص.

٣. **مازن عبد الرسول سلمان الزيدي: ظاهرة المنع في النحو العربي.** رسالة ماجستير (٢٠٠١) الجامعة المستنصرية، كلية التربية، إشراف. خديجة عبد الرزاق الحديثي، ٢٦١ص.

٤. **إبراهيم محمد إبراهيم داود: أحكام الوجوب في المنصوبات بين النظر والتطبيق.** رسالة ماجستير (٢٠٠٢) جامعة الاسكندرية، كلية الآداب، إشراف. ؟؟؟، ؟؟؟ص.

٥. **حمدة عبد الله أبو شهاب:** الجواز وعدمه في أحكام النحويين حتى القرن الرابع الهجري. عمّان: دار الضياء (الطبعة الأولى ٢٠١١)، ١٣٦ص.

٦. **أحمد رحمان ثابت الزكي: ظاهرة الغلط في الدرس النحوي حتى نهاية القرن الرابع الهجري.** رسالة ماجستير (٢٠١٣) جامعة مؤتة، إشراف. سيف الدين طه الفقراء، ١٦٢ص.

٧. **صباح علاوي خلف السامرائي: ظاهرة الوجوب النحوي بين سيبويه والفراء.** ط/ ٢٠١٧، عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٣١٨ص. وهي في الأصل رسالة ماجستير (٢٠٠٣) جامعة بغداد، كلية التربية – ابن رشد، إشراف. محمد صالح محمد التكريتي، ٢٢٥ص.

٨. **سهاد محمد جواد عبد الحسين الحسناوي: ظاهرة المحال في النحو العربي.** رسالة ماجستير (٢٠١٨) جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الإنسانية، إشراف. أسيل عبد الحسين حميدي الخفاجي، ٢٣٧ص.

(ب) وإما أنها تتناول **حكمين مترابطين أو أكثر** لدى أحد النحاة (كما في الدراسة رقم ٣، و٤) أو ضمن قطاع أفقي من كتب النحو (كما في الدراسة رقم ٢)، أو ضمن فترة تاريخية محددة (كما في الدراسة رقم ٥)، أو تقارن حالة هذه الأحكام بين القدماء والمحدثين (كما في الدراسة رقم ١)،

١. **محمد أحمد العمروسي: الاطراد والشذوذ في النحو العربي بين القدامى والمحدثين.** رسالة ماجستير (١٩٧٨) جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، إشراف. عبد الله درويش، ٢٦٠ص.

٢. **يوسف أحمد جاد الرب: الوجوب والجواز في الأحكام النحوية.** رسالة دكتوراه (١٩٩٦) جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، إشراف. أبو السعود حسانين الشاذلي، ٤٣٢ص.

٣. **أنور راكان شلال العصيبي: القليل والنادر والشاذ في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – دراسة نحوية.** رسالة ماجستير (٢٠١٠) جامعة تكريت، كلية التربية، إشراف. خولة محمود فيصل، ٢١٨ص.

٤. **يحيى عبد المجيد عبد الله أبو مهادي: الشاذ والضرورة في كتاب "المقتضب" للمبرد – دراسة وصفية تحليلية.** رسالة ماجستير (٢٠١٩) الجامعة الإسلامية – غزة، كلية الآداب، إشراف. أسامة خالد حماد، ١٦٢ص.

٥. **وليد عبد الجابر أحمد نور الله: التحسين و التقبيح في النحو العربي حتى نهاية القرن السادس الهجري.** رسالة دكتوراه (٢٠٢١) جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، إشراف. شعبان صلاح حسين، ٤٠٠ص.

(ت) وإما أنها تتناول **قطاعا شاملا لبعض تلك الأحكام أو جلها** ضمن فترة تاريخية محددة (كما في الدراسة رقم ٤) أو في النحو العربي بصفة عامة (كما في الدراسة رقم ٣)، أو لدى نحوي من النحاة (كما في الدراسة رقم ٢) أو ضمن باب نحوي معين (كما في الدراسة رقم ١)، أو تبحثها في صنف من المصنفات ضمن فترة تاريخية (كما في الدراسة رقم ٥):

١. **سليمان حسين السيد النعيري: الأحكام الجوازية في الجملة الفعلية ودلالتها.** رسالة دكتوراه (٢٠٠٦) جامعة الاسكندرية، كلية الآداب، إشراف. طاهر سليمان حموده، ٥٠٢ص.

٢. **شادي محمد عيسى الغول: أحكام التوجيه والتقويم النحوي عند الفراء.** رسالة ماجستير (٢٠١٧) جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، إشراف. محمد رباع، ١٨١ص.

٣. **نزار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي: الأحكام التقييمية في النحو العربي – دراسة تحليلية.** ط/ ٢٠١١، بيروت: دار الكتب العلمية. ٢٥٦ص. وهي في الأصل رسالة ماجستير (٢٠٠٨) جامعة بغداد، كلية التربية – ابن رشد، إشراف. ضرغام محمود عبود الخفاف، ٢٥١ص.

٤. **صباح علاوي خلف السامرائي: الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي حتى نهاية القرن الرابع الهجري.** ط/ ٢٠١٢، عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٨٤ص. وهي في الأصل رسالة دكتوراه (٢٠٠٦) جامعة تكريت، كلية التربية، إشراف. شهاب أحمد إبراهيم.

٥. **الأحكام النحوية التقييمية في كتب إعراب القرآن الكريم حتى القرن الثامن الهجري.** إبراهيم محمد نجيب إبراهيم، رسالة دكتوراه (٢٠٢٢) جامعة عين شمس، كلية الآداب، إشراف. أحمد إبراهيم هندي داود، ومحمد عبد الفتاح العمراوي، ٥٣٢ص.

(ث) ومن **الدراسات الأجنبية** التي تناولت بعض هذه الأحكام في كتاب سيبويه من حيث علاقتها بمفهوم "النحوية" دراسة الدكتور بيتر عبود سنة ١٩٧٩ وعنوانها "مفهوم سيبويه للنحوية" حيث جعلت مصطلحات مثل (المحال، الفاسد، أصل الكلام، كذب، مستقيم كذب، محال كذب، قبيح، مستقيم قبيح) أوصافا لدرجات تلك النحوية:

1- P. Abboud 1979: Sibawayhi's Notion of Grammaticality. Al-'Arabiyya 12 (1979) 58- 67.

ومن تلك الدراسات أيضا دراسة الدكتورة جورجينا أيوب الصادرة سنة ٢٠١١ بعنوان: "مستقيم، محال، حسن، قبيح: معايير المقبولية في كتاب سيبويه" حيث الصلة والعلاقة التي ربطت من خلالها أيوب بين هذه الأحكام ومقبولية الجمل والمنطوقات في الكتاب:

2- Georgine Ayoub 2011: Mustaqīm, muḥāl, ḥasan, qabīḥ: Les criteres de recevabilité dans le Kitāb de Sībawayhi.
In Bilal Orfali (Ed.): In the Shadow of Arabic the Centrality of Language to Arabic Culture: Studies Presented to Ramzi Baalbaki on the Occasion of his Sixtieth Birthday. pp.119- 175.

وعليه تنتمي دراستنا الحالية إلى قسم الدراسات التي تتناول مجموعة من الأحكام ضمن عدة من الأبواب النحوية بداية من باب (الكلام وما يتألف منه) حتى باب (أعلم وأرى) من ألفية ابن مالك، أي من بدايتها حتى نهاية نواسخ الابتداء، وهي تختلف عن تلك الدراسات باختلاف طبيعة المتن المدروس والأهداف المتوخاة.

(ج) وقد رأيت دراسة سابقة تتناول هذه الأبواب للباحث علي بن يحيى بن سليمان العفيفي وعنوانها "ألفية ابن مالك بين ابن هشام وابن عقيل – دراسة موازنة (من مطلع الألفية إلى نهاية نواسخ الابتداء) [نشرت بمجلة كلية اللغة العربية – إيتاي البارود (جامعة الأزهر) مج٣٥ ع٣ الإصدار الثاني (٢٠٢٢) ص. ٣٠٧٩-٣١٣٢] وموضوعها مختلف كما يبدو من عنوانها عن موضوع هذا البحث.

بناء الدراسة

تتكون هذه الدراسة من المباحث التالية:

١) **المبحث الأول: في التعريف بابن مالك والألفية**، وهو تعريف مختصر بطبيعة الحال إذ تم تناوله باستفاضة في عدد كبير من الدراسات السابقة.

٢) **المبحث الثاني: في التعريف بالأحكام التقييمية**، ويهدف إلى تعريف القارئ الكريم بالأحكام التقييمية وأنواعها لدى الدارسين مع مقدمة مختصرة حول بدايات ظهورها.

٣) **المبحث الثالث: الأحكام التقييمية في ألفية ابن مالك** – من باب (الكلام وما يتألف منه) حتى باب (أعلم وأرى).

٤) **المبحث الرابع: خصائص الأحكام التقييمية لدى ابن مالك.**

٥) **نتائج الدراسة**

٦) **المصادر والمراجع**

٧) **الهوامش والتعليقات**

وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

١. تنوع الأساليب التي استعملها ابن مالك في التعبير عن تلك الأحكام فاستعمل فيها الأسماء والأفعال والتراكيب.

٢. توزعت تلك الأحكام على قسمين هما: الأحكام الكمية، والأحكام النوعية.

٣. تضمنت الأحكام الكمية الحكم بالكثرة، والقلة، والندرة، والشهرة، والاطراد، والاستعمال.

٤. تضمنت الأحكام النوعية الحكم بالوجوب، والجواز، والاختيار، والمنع، والحسن، والشذوذ، والضرورة.

٥. استعمل ابن مالك أكثر من لفظ للتعبير عن الحكم الواحد سواء أكانت تلك الألفاظ من مادة الحكم المعجمية أو من مواد معجمية مختلفة مثل التعبير عن الوجوب بمادة "لزم" ومشتقاتها.

٦. لم يلتزم جميع الشراح ألفاظ ابن مالك في التعبير عن تلك الأحكام باستثناء المكودي.

٧. عبر الشراح عن أحكام ابن مالك باستعمال ألفاظ مخالفة تدل على اختلاف مذاهبهم النحوية، وإن كانت أكثر أحكامهم تربطها بأحكامه علاقات ترادف.

٨. لم يستقص ابن مالك جميع الأحكام المتعلقة ببعض المسائل ونبه إليها الشراح.

٩. كان للنظم أثره في الألفاظ المستعملة في التعبير عن تلك الأحكام.

١٠. تسببت ضرورة النظم في غموض بعض أحكام ابن مالك وما تنطبق عليه.

١١. نبه الشراح على اختلاف أحكام ابن مالك في مصنفاته المختلفة غير الألفية.

المبحث الأول : ابن مالك والألفية

التعريف بابن مالك

هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، ولد بجيان ببلاد الأندلس سنة ٦٠٠ه، وسمع من الشلوبين وغيره من علماء موطنه، ثم هاجر إلى دمشق سنة ٦٣٠ه ودرس على بعض علمائها وفيها لقي ابن الحاجب المصري، كما درس في الشام على ابن يعيش وابن عمرون، وصار ابن مالك في تلك الفترة إمام عصره وسيبويه زمانه؛ إذ كان في النحو والصرف علما شهيرا، وكان ابن مالك قد اطلع على أشعار العرب وبحث في دواوينهم؛ فكان نظم الشعر عليه سهلا، فوضع ألفيته ومن قبلها صنّف الكافية الشافية، كما كانت له منظومات شعرية أخرى في الأفعال والمثلث والمقصور والممدود، ألّف إلى جانب الكافية الشافية والألفية كتاب التسهيل وشرحه وكتاب عمدة الحافظ وعدة اللافظ وشرحه بالإضافة إلى شرح مشكلات صحيح البخاري وغيرها من المصنفات التي تشهد بعبقريته.

ولقد نقل ابن مالك في جل مؤلفاته آراء البصريين والكوفيين والبغداديين ولم يكن مقلدا لهم أو تابعا، بل كان يخالفهم وله في النحو والصرف اختياراته وحدوده التي تختلف مع جميع هؤلاء، فكان له فضل كبير على النحو والصرف العربي، ولقد تفرد ابن مالك في النحو بطريقة تجمع بين منهجي المدرستين النحويتين البصرة والكوفة امتدحها بعض العلماء كابن هشام والسيوطي؛ إذ ذكر السيوطي هذه الطريقة قائلا: "لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقتي البصريين والكوفيين، فإن مذهب الكوفيين: القياس على الشاذ، ومذهب البصريين: اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل، بل يقول: إنه شاذ أو ضرورة، كقوله في التمييز: والفعل ذو التصريف نزرا سبقا، وقوله في مدى المقصور: والعكس في شعر يقع. قال ابن هشام: وهذه الطريقة طريقة المحققين، وهي أحسن الطريقتين"[١]. وقد توفي ابن مالك رحمه الله بدمشق سنة ٦٧٢هـ .

---

١) السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، تح عبد الحكيم عطية، دمشق: دار البيروتي (الطبعة الثانية ٢٠٠٦)، ص.١٦١.

التعريف بالألفية

تعدّ الألفية – موضوع هذا البحث – هي خلاصة الكافية الشافية لابن مالك، وكانت الكافية والشافية لم تنتشر بين الطلاب وكان ابن مالك يرى أن بها بعض القصور فجاءت الألفية لتكون خلاصة لتلك الكافية من ناحية وليتجنب القصور الذي لحق الكافية تلك، يقال إنه ألفها في حماة بالشام قرابة سنة ٦٦٠هـ، ويرى الدكتور العيوني أن ابن مالك اشتهر بمراجعة كتبه وتغيير ما يراه محتاجا إلى تغيير، وأن أقرب مثال على هذا ما فعله في الكافية الشافية، فقد بقي يغير فيها ويصلح حتى اختصرها في الخلاصة "الألفية"[١]. ومن ثم بقيت الألفية على صلة كبيرة بمصنف ابن مالك الكافية الشافية؛ إذ اختصرت فيها جميع أبوابها، ولم يشرح ابن مالك ألفيته، ويقال في هذا أن أول من عمل على شرح الألفية في حياة ابن مالك هو تلميذه أبو البركات المنجي بن عثمان التنوخي (ت. ٦٩٥هـ) [٢].

ولقد حظيت الألفية بمجموعة مهمة من الشروح والحواشي، فكان أول شرح لها هو **شرح بدر الدين ابن الناظم** (ت. ٦٨٦هـ) وعليه كتبت عدة حواش منها حاشية الشيخ زكريا الأنصاري (ت. ٩٢٦هـ) الموسومة بالدرة السنية على شرح ابن الناظم للألفية، وحاشية ابن قاسم العبادي شهاب الدين أحمد (ت. ٩٩٤هـ)، و**شرح الأشموني** أبي الحسن علي نور الدين (ت. ٩٢٩هـ) وعليها مجموعة حواش منها حاشية الحنفي موسى بن سالم (ت. ١١٠١هـ) وحاشية المدابغي الحسين بن علي بن أحمد بن عبد الله المنطاوي (ت.١١٧٠هـ)، وحاشية البليدي (ت. ١١٧٦هـ)، وحاشية ابن قاسم العبادي (ت. ٩٩٤هـ)، وحاشية الصبان أبي العرفان محمد بن علي (ت. ١٢٠٦هـ)، و**شرح ابن عقيل** بهاء الدين عبد الله (ت. ٧٦٩هـ) وقامت عليه حواشي منها حاشية السجاعي (ت. ١١٦٧هـ) والإسقاطي (ت. ١١٥٩هـ) والأجهوري (ت.

---

١) سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني: سيرة ألفية ابن مالك تأليفا وإبرازا وتحقيقا. مجلة الدرعية س١٢ ع٤٦ (٢٠٠٩) ص.١٩٨.

٢) سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني: المرجع السابق، ص.٢٠٩.

١١٩٤ه)، والنبراوي (ت. ١٢٧٥ه) والخضري (ت. ١٢٨٨ه)، و**شرح ابن هشام** (ت. ٧٦١ه) أوضح المسالك، و**شرح أبي حيان** أثير الدين محمد بن يوسف (ت. ٧٤٥ه) منهج السالك، و**شرح الأنباسي** إبراهيم بن موسى (ت. ٨٠٢ه) الدرة المعنية، و**شرح ابن جابر الهواري** الأندلسي محمد بن أحمد بن علي (ت. ٧٨٠ه)، و**شرح ابن الجزري** شمس الدين محمد بن الخطيب (ت. ٨٣٣ه) كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، و**شرح السندوبي** أحمد بن علي (ت. ١٠٩٨ه) المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية، و**شرح السيوطي** جلال الدين عبد الرحمن (ت. ٩١١ه) البهجة المرضية، وشرح **أحمد الاصطنهاوي**، و**شرح الشاطبي** أبي إسحق إبراهيم بن موسى (ت. ٧٩٠ه) المقاصد الشافية، و**شرح العزي ابن الغرابيلي** أبي عبد الله محمد بن القاسم (ت. ٩١٨ه) فتح الرب المالك، و**شرح ابن طولون** الدمشقي (ت. ٩٥٣ه)، و**شرح الشيخ محمد الفارقي** (ت. ٩٨٠ه)، و**شرح ابن داود** زين الدين أبي يحيى داود بن داود (ت. ٩٠٢ه)، و**شرح الطرنباطي** محمد بن مسعود (ت. ١٢١٤ه) إرشاد السالك، و**شرح ابن قيم الجوزية** برهان الدين إبراهيم بن محمد (ت. ٧٦٧ه) إرشاد السالك، و**شرح السملالي** سعيد بن سليمان الكرامي (ت. ٨٨٢ه) تنبيه الطلبة على معاني الألفية، و**شرح المقري** أبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد المغربي (ت. ٨٤٧ه) التحفة المكية في شرح أرجوزة الألفية، و**شرح المرادي** شمس الدين الحسن بن قاسم المعروف بابن أم قاسم (ت. ٧٤٩ه) توضيح المقاصد والمسالك وعليه حاشية لأبي زكريا يحيى الشاوي (ت. ١٠٩٦ه)، و**شرح المكودي** أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح (ت. ٨٠٧ه)، و**شرح العليمي** يس زين الدين (ت. ١٠٦١ه) فوائد العليمي على الألفية، و**شرح ابن الوردي** زين الدين أبي حفص عمر بن مظفر (ت. ٧٤٩ه) تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، و**شرح الإدكاوي** عبد الله بن حسين (ت. ١٢٨٩ه تقريبا) الكواكب السنية.

وكذلك قامت على شرح شواهد بعض تلك الشروح للألفية عدة مؤلفات على رأسها المقاصد النحوية في **شرح شواهد شروح الألفية للعيني** بدر الدين محمود بن أحمد (ت. ٨٥٥هـ) ويسمى شرح الشواهد الكبرى، وفيه شرح شواهد ابن الناظم والمرادي وابن عقيل وابن هشام، و**شرح شواهد شرح ابن الناظم** لمحمد بن علي الموسوي (ت. ١٠٠٩هـ).

وما عرضته هنا من الشروح وحواشيها وشواهدها أقل مما هو موجود بالفعل مما وصل إلينا وما لم يصل[١]، ولعل فيه الدليل الواضح على أهمية ألفية ابن مالك.

١) لمزيد من المؤلفات والشروح والحواشي التي قامت على الألفية انظر بحثي د. غريب عبد المجيد نافع: ألفية ابن مالك منهجها وشروحها، مجلة الجامعة الإسلامية س١٧ ع٦٥- ٦٦ (١٤٠٥هـ)، والمجلة نفسها س١٩ ع٧٣- ٧٤ (١٤٠٧). وكذلك دراسة د. حسين بركات: جهود النحويين في خدمة ألفية ابن مالك. مجلة معهد المخطوطات العربية مج٤٦ ج١ (٢٠٠٢) ص.٦٥- ١٠٨. وكتاب الدكتور علي محمد فاخر: تاريخ النحو العربي منذ نشأته حتى الآن. ص. ٢٠٨- ٢١٩، القاهرة: مكتبة الآداب (الطبعة الأولى ٢٠١٥) و(الطبعة الثانية ٢٠١٧)، ٦٣٨ص.

المبحث الثاني : الأحكام التقييمية

تعود بداية الاهتمام بالأحكام النحوية التقييمية إلى نشأة الاهتمام بالنحو العربي لا سيما في الكتاب لسيبويه، وتحديدا إلى ظهور أصولها في مبحثه المعنون بـ"هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة"[١]، وتتمثل أهمية هذه الأحكام في جعل سيبويه لغة العرب معيارا مهما ومنبعا أساسيا في معالجة التراكيب العربية والحكم عليها، فكان سيبويه يقلب التراكيب على وجوهها في العربية ويبين أوجه جوازها وحسنها وقبحها وإحالتها واستقامتها وتوطنها واطرادها وقلتها وشذوذها وغير هذه الوجوه الكثير والكثير.

"وقد عني سيبويه بهذا الاتجاه من التقويم النحوي فشاعت في الكتاب مصطلحات التقويم النحوي نحو قوله: جيد، وقبيح ضعيف، ورديء، وخبيث، وعلى هذا نجد كلامه على تحديد مستوى الأسلوب من جودة أو قبح أو كثرة أو قلة يساوي دلالة على صحة الأسلوب من حيث مراعاته لقواعد اللغة"[٢]، وهذا كله وفق مقارنة سيبويه الأساليب والتراكيب بما ورد لدى العرب في كلامها، فشاعت في كتابه أحكام كثيرة جدا مثل (حسن، مستقيم، شاذ، قليل، كثير، جيد، خبيث، متلئب، رديء، لا يتكلم به، ... الخ). وميز الدكتور البكاء بين مستويين عند سيبويه في دراسة الأساليب اللغوية "الأول: المستوى الصوابي (خطأ أو صواب) وهو المستوى الفني الذي يعبر عن صحة الأسلوب واستقامته ... الثاني المستوى البلاغي (حسن أو قبيح) وهو المستوى الذي يعبر عن تفاعل الأساليب التي استقامت صحيحة متوخيا بها بلاغة التعبير الأدبي"[٣].

---

١) سيبويه: الكتاب. ج١ ص.٢٥، ٢٦.

٢) محمد كاظم البكاء: نظرية النحو العربي في كتاب سيبويه وإسهامها في علم اللغة العام، مجلة آداب الرافدين (جامعة الموصل – كلية الآداب) ع٢٣ (١٩٩٢) ص. ١١٧-١٣٠. ص١٢٣.

٣) السابق، ص١٢٣، ١٢٤.

ومن بعد سيبويه شاعت هذه الطريقة في التقويم في كتب النحاة؛ فلا تجد كتابا من كتبهم إلا وتضمن مجموعة غير قليلة من تلك الأحكام، وما زالت هذه الأحكام ملتزمة ومنتشرة حتى يومنا هذا في كتابات النحاة المعاصرين ومحققي كتب التراث النحوي. لكن ما يبدو واضحا أن هذه الأحكام رغم شيوعها لم تلق اهتماما كافيا تتبين معه حدود كل حكم أو علاقاته بغيره من الأحكام الأخرى، فكثيرا ما يتم التعبير عن الحكم الواحد بأكثر من لفظ، وتجد الترادف ظاهرة غالبة على استعمال أغلب هذه الأحكام، ولكن رغم هذا تجد من النحاة من حاول أن يضع تمييزا تبين معه الفوارق بين بعض الأحكام المتشابهة، فها هو ابن هشام المصري يقول فيما يخص بعض الأحكام التي يربط بينها كم الاستعمال: "يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا، فالمطرد لا يتخلّف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلّف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك"[١]. لكن هناك عدة عوامل تتحكم في إطلاقات بعض تلك الأحكام منها على سبيل المثال الفرق بين أحكام العربية وأحكام القراءة وأحكام لغة الشعر، فقد يحكم على الظاهرة الواحدة في هذه المدونات بأحكام مختلفة.

وقريب مما جاء عند ابن هشام الصورة التي رسمها السيوطي عن الحكم النحوي فذكر أنه " ينقسم إلى: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء"[٢] وفصل بيان هذه الأحكام قائلا:

"**فالواجب:** كرفع الفاعل، وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز، وغير ذلك.

والممنوع: كأضداد ذلك.

---

١) السيوطي: مرجع سابق، ص.٥٠.

٢) السيوطي: مرجع سابق، ص.٣٠.

والحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض.

والقبيح: كرفعه بعد شرط المضارع.

وخلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا.

والجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له"[١].

فإذا قارنا بين ما ورد هنا عن أقسام الحكم لدى السيوطي ومجموع الأحكام التي تضمنها كتاب سيبويه وضح لنا أن هناك عددا كبيرا من تلك الأحكام التي أطلقها سيبويه على الظواهر والتراكيب لم تتضمنه قائمة السيوطي، وربما يرجع السبب إلى تطور الدرس النحوي إلى عصر السيوطي وتأثره بالمنطق والأصول، وعليه ستظل قائمة السيوطي تشكل اختزالا لعدد وفير من الأحكام التي انتشرت على صفحات الكتاب لسيبويه.

ولقد نوقشت هذه الأحكام في دراسات معاصرة عديدة أثناء عرضها لطريقة النحاة في التعامل مع اللغة العربية، وأفردت لها الدراسات – كما بينا في عناوين الدراسات السابقة – ففرق الباحثون بين نوعين من تلك الأحكام التقييمية هما: الأحكام الكمية، والأحكام النوعية.

أما الأحكام الكمية وتسمى أحيانا بالأحكام الاستقرائية فهي تعبر عن تقدير النحوي لمدى شيوع الظاهرة مقارنة بأساليبها المختلفة ونظيراتها المشابهة لها المسموعة عن العرب، ويضم هذا الصنف أحكاما تقييمية مثل: الكثرة، والقلة، والشيوع، والاطراد، والندرة، وغيرها. وأما الصنف الثاني وفق تقسيمات المحدثين فهو الأحكام النوعية ويضم تقدير النحوي لمدى صحة الأسلوب أو التركيب، ومن أمثلتها الحكم على الظاهرة بالوجوب والجواز وبالحسن أو القبح أو الشذوذ وغيرها من الأحكام المستنبطة من استقراء لغة العرب.

---

١) السيوطي: مرجع سابق، ص.٣٠، ٣١.

ولعل الفصل بين النوعين فصل إجرائي يراد به مجرد تيسير بحث تلك الأحكام، والحقيقة أن هناك تداخل ما بين النوعين؛ إذ هناك من الظواهر ما يمكن أن يوصف بحكم يجمع بين هذين النوعين كالاتمام في لفظ "هن" من الأسماء الستة الذي قال فيه ابن عقيل: "جائز لكنه قليل جدا"[١] فالحكم بالجواز نوعي، والحكم بالقلة كمي وفق ذلك التقسيم. فقد أشار الدكتور بيتر عبود إلى أن تلك الأحكام تتداخل مع بعضها البعض، فثمة درجات معينة لكل حكم من تلك الأحكام فالمستقيم منه ما يحسن ويستقيم، ومنه ما لا يحسن ويقبح، فهناك من المنطوقات ما يمكن تحليله من أكثر من زاوية ففي بعض الأحيان هناك ما يقبح من وجه، وما يحسن من وجه آخر، وأن سيبويه وجد تدرج في مقبولية بعض المنطوقات فهناك من تلك المنطوقات ما هو جائز عربي ومنه ما هو جائز جوازا حسنا ومنه ما يجوز على ضعفه ومنه أيضا ما فيه على جوازه ضعف[٢]. كما أشارت الدكتورة جورجينا أيوب إلى أن ثمة معايير تواصلية اعتمدها سيبويه في الحكم على مقبولية التراكيب والجمل ضمن بعض المواقف التواصلية[٣]، ومن ثم يمكن لنا القول بأن هذه الأحكام تحتاج إلى دراسات مفصلة ومعمقة تبين حدود كل حكم من هذه الأحكام في ضوء علاقته بغيره من الأحكام وتتبع تلك الأحكام في دراسات النحاة اللاحقين وأرجو من الله تعالى أن تكون هذه الدراسة من بينها وإن اكتفت بالتتبع والرصد في سياق صنف تأليفي مميز من أصناف الكتاب النحوية العربية وهو النظم الشعري للقواعد.

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.٤٩.

2) P. Abboud 1979: Sibawayhi's Notion of Grammaticality. Al-'Arabiyya 12, p.65.

3) Georgine Ayoub 2011: Mustaqīm, muḥāl, ḥasan, qabīḥ: Les criteres de recevabilité dans le Kitāb de Sībawayhi. In Bilal Orfali (Ed.): In the Shadow of Arabic the Centrality of Language to Arabic Culture: Studies Presented to Ramzi Baalbaki on the Occasion of his Sixtieth Birthday. p.173.

المبحث الثالث : الأحكام التقييمية في ألفية ابن مالك من باب (الكلام وما يتألف منه) حتى باب (أعلم وأرى)

– ١ –

(المعرب والمبني)

أَبٌ آخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ وَالْنَّقْصُ فِي هذَا الأَخِيْرِ أَحْسَنُ
وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

وردت في البيتين السابقين أحكام "الحسن – في قوله أحسن"، و"الندرة – في قوله يندر"، و"الشهرة – في قوله أشهر"، وذلك في سياق حديث ابن مالك هنا عن "النقص" و"القصر"، عن النقص في (هَنُ) وقد حكم عليه بالحسن، وحكم عليه في (أب، وأخ، وحم) بالندرة، وعن "القصر" الذي حكم ابن مالك بأنه أشهر من "النقص" في الثلاثة.

والمراد بالنقص استعمال (هَنُ) خالية من الواو والألف والياء، أو كما ورد عند الأشموني "والنقص أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين وهي النون"[١]، ويرى ابن الناظم أن هذا هو الاستعمال (أن يكون مستلزم النقص) **الأفصح والأشهر**[٢]، وهكذا ساوى ابن عقيل بين حكم الناظم بالحسن وحكمه هو بالفصاحة، يقول: وأما (هَنُ) **فالفصيح** فيه أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون في آخره حرف علة، نحو: "هذا هنُ زيد، ورأيت هنَ زيد، ومررت بهنِ زيد""[٣]، و"النقص" هنا عكس "الإتمام"، إذ المراد بالإتمام أن تلحق (هنَ) الواو والألف والياء، يقول ابن عقيل: "النقص في هنٍ أحسن من الإتمام، والإتمام **جائز** لكنه **قليل جدا**، نحو: هذا هنوه، ورأيت هناه، ونظرت إلى هنيه"[٤] كما يشير ابن

---

١) الأشموني: منهج السالك، ص.٢٩.
٢) ابن الناظم: شرح ابن الناظم، ص.١٩.
٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.٤٩.
٤) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.٤٩.

عقيل إلى خلاف يتعلق بحكم الإتمام في (هنٍ) فقال: "وأنكر الفراء جواز إتمامه، وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ"[١]. والإتمام هو "الإعراب بالأحرف الثلاثة" كما حكى الأشموني[٢].

أما عن النقص في حق (أب، وأخ، وحم) واستعمالها بدون الواو والألف والياء فقد حكم عليه ابن مالك بالندرة (وفي أب وتاليه **يندر**) وهو لغة يقول ابن عقيل: "فإحدى **اللغتين** النقص، وهو حذف الواو والألف والياء، والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم، نحو: "هذا أبُه وأخُه وحمُها، ورأيت أبَه وأخَه وحمَها، ومررت بأبِه وأخِه وحمِها"[٣]. وأما المراد بالقصر فهو التزام الثلاثة ألفا، وهو لغة أشهر فيهن من لغة النقص، يقول ابن عقيل: "واللغة الأخرى في أب وتاليه أن يكون بالألف رفعا ونصبا وجرا نحو: هذا أباه وأخاه وحماها، ورأيت أباه وأخاه وحماها، ومررت بأباه وأخاه وحماها"[٤]. وأشار المحقق د محمد محيى الدين عبد الحميد إلى أن "هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب، واشتهرت نسبتها إلي بني الحارث وخثعم وزبيد، وكلهم ممن يلزمون المثنى الألف في أحواله كلها"[٥].

يقول السجاعي: "وقوله (من نقصهن أشهر) يفيد أن النقص **شهير** وهو كذلك ولا ينافيه قوله (وفي أب وتاليه يندر) لأن الشهرة ضد الخفاء فلا تنافي **الندرة**"[٦].

ويلخص ابن عقيل هذا كله بقوله: "وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات: **أشهرها** أن تكون بالواو والألف والياء، والثانية أن تكون بالألف مطلقا، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا **نادر**، وأن في هن لغتين؛

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.٤٩.
٢) الأشموني: منهج السالك، ص٢٩.
٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.٤٩.
٤) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.٥٠.
٥) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.٥٢.
٦) السجاعي: حاشية السجاعي، ص١٨.

إحداهما النقص وهو **الأشهر**، والثانية الإتمام وهو **قليل**"[١]. ونلاحظ هنا أن ابن عقيل – في حق هن – يساوي الحسن بالأشهر، وقد جعله فيما سبق مساويا للفصيح.

وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُوْنَا وَبَابُهُ أُلْحِقَ وَالأَهْلُوْنَا
أُولُو وَعَالَمُوْنَ عِلِّيّونَا وَأَرْضُوْنَ شَذَّ وَالسِّنُوْنَا
وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِيْنٍ قَدْ يَرِدْ ذَا الْبَابُ وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

ورد في الأبيات السابقة حكمان هما "الشذوذ – في قوله – شذَّ"، و"الإطراد – في قوله يطرد" وذلك في سياق حديث عما يلحق بجمع المذكر السالم وإعرابه، قال الأشموني في منهج السالك: "وأرضون" بفتح الراء جمع أرض بسكونها "شذ" قياسا لأنه جمع تكسير ومفرده مؤنث بدليل أريضة وغير عاقل، وكذلك "السنونا" بكسر السين جمع سنة بفتحها "وبابه" كذلك شذ قياسا[٢]. وعن شذوذ "أرضين" يقول المكودي: "ووجه شذوذه أنه من باب سنين وباب سنين مطرد فيما حذف من مفرده حرف أصلي وعوض منه تاء التأنيث كسنة وعدة ولم يحذف من أرض حرف أصلي فيعوض منه بل حذف منه تاء التأنيث بدليل رجوعها في التصغير في قولهم أريضة فشذ على هذا"[٣]، ويقول السجاعي عن أثر النظم في ترتيب عناصر الملحقات: وقوله (وأرضون شذ) أي قياسا لا سماعا فإنه فاش وتخصيص أرضين بالشذوذ لخروجه من باب سنين فحقه أن يذكر بعده لكنه قدمه لضرورة النظم[٤]. وقال أيضا: وفي شرح العمدة للمصنف ما ملخصه أن عالمين وأهلين مستويان في الشذوذ وأن أرضين وسنين أشذ منهما أفاده السندوبي"[٥]. وفيها قول ابن معط في ألفيته: مثل شذوذ قولهم سنونا وأرضون[٦].

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص٥٢.
٢) الأشموني: منهج السالك، ص٣٦.
٣) المكودي: شرح المكودي، ص١٦.
٤) السجاعي: حاشية السجاعي، ص٢٢.
٥) السجاعي: حاشية السجاعي، ص٢٢.
٦) ابن معط: الدرة الألفية، ص٢٢.

وعن أي باب من هذه الأبواب يطرد في الاستعمال استعمال حين يقول ابن الناظم – وحديثه عن سنين وبابه خاصة – : باب سنين قد تستعمل مثل حين فيجعل إعرابه على النون منونة ولا تسقطها الإضافة نحو: هذه سنينٌ، ورأيت سنينا، ومررت بسنين ... وفي الحديث على بعض الروايات: اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف. قوله (وهو عند قوم يطرد) يعني: أن إجراء سنين وبابه مجرى (حين) مطرد عند قوم من النحويين، ومنهم الفراء، وقد استعمله غيرهم على وجه الشذوذ كما في الحديث"[١].

وقال الأشموني – وحديثه عن جمع المذكر وما يحمل عليه عامة – : "(وهو) أي مجيء الجمع مثل حين (عند قوم) من النحاة منهم الفراء (يطرد) في جمع المذكر وما حمل عليه ... والصحيح أنه لا يطرد، بل يقتصر فيه على السماع"[٢].

لذا قال ابن عقيل: "وأشار بقوله: (ومثل حين قد يرد ذا الباب) إلى أن سنين ونحوه قد تلزمه الياء ويجعل الإعراب على النون؛ فتقول: هذه سنين، ورأيت سنينا، ومررت بسنين، وإن شئت حذفت التنوين، وهو أقل من إثباته، واختلف في اطراد هذا، والصحيح أنه لا يطرد، وأنه مقصور على السماع، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم:. اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف. في إحدى الروايتين، ومنه قول الشاعر: دعاني من نجد؛ فإن سنينه ...."[٣].

وَنُوْنَ مَجْمُوْعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ
وَنُوْنُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَق بِهْ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوْهُ فَانْتَبِهْ

يقول ابن عقيل: "حق نون الجمع وما ألحق به الفتح وقد تكسر **شذوذا** ... وليس كسرها **لغة** خلافا لمن زعم ذلك"[٤]. وقال: "وحق نون المثنى والملحق به

---

١) ابن الناظم: شرح ابن الناظم، ص٢٧. الحديث أخرجه الشيخان البخاري ٦٣٩٣، ومسلم ٦٧٥.
٢) الأشموني: منهج السالك، ص٣٨.
٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل مج١ ج١ ص٦٥، والبيت كاملا: دعاني من نجد فإن سنينه * لعبن بنا شيبا وشيبننا مُردا. وهو للصمة بن عبد الله، وهو من الطويل.
٤) ابن عقيل: شرح ابن عقيل مج١ ج١ ص٦٧، ٦٨.

الكسر، وفتحها **لغة**"[١]، واستطرد قائلا: "وظاهر كلام المصنف أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في **القلة**، وليس كذلك، بل كسرها في الجمع **شاذ** وفتحها في التثنية **لغة**"[٢].

ويذكر ابن الناظم أن أباه ينبه هنا على "أن نون الجمع حقها الفتح وقد تكسر، وأن نون التثنية حقها الكسر وقد تفتح، فأما كسر نون الجمع فإنه يجيء **للضرورة** ... وأما فتح نون التثنية **فلغة** قوم من العرب حكى ذلك الفراء وأنشد: على أحوذيين ... بفتح نون التثنية"[٣]. وقال الأشموني:"قال في شرح التسهيل : يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة، وجزم به في شرح الكافية"[٤]، وقال في نون التثنية:"وهذه اللغة حكاها الكسائي والفراء، كقوله: على أحوذيين استقلت عشية ... وقيل: لا تختص هذه اللغة بالياء، بل تكون مع الألف أيضا، وهو ظاهر كلام الناظم، وبه صرح السيرافي"[٥].

- ٢ -

(النكرة والمعرفة)

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَدَا وَلاَ يَلِي إِلاَّ اخْتِيَارَاً أَبَدَا

والحكم هنا خاص بما يتصل من هذه الضمائر بإلا، وحكم "الاختيار" هنا قريب من الحكم بـ"الضرورة" و"الشذوذ" كما يفهم من قول ابن عقيل: "ولا يقع بعد **(إلا)** في الاختيار؛ فلا يقال: ما أكرمت إلاك، وقد جاء **شذوذا** في الشعر: ... فما لي عوض إلاه ناصر، و... أن لا يجاورنا إلاك ديار"[٦]، ويقول ابن الناظم: ولا

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل مج١ ج١ ص٦٩.

٢) ابن عقيل: شرح ابن عقيل مج١ ج١ ص٧٠.

٣) ابن الناظم: شرح ابن الناظم، ص٢٧، ٢٨. البيت من الطويل لحميد بن ثور الهلالي الصحابي وهو قوله: على أحوذين استقلت عشية * فما هي إلا لمحة وتغيب.

٤) الأشموني: منهج السالك، ص٣٩.

٥) الأشموني: منهج السالك، ص٣٩.

٦) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١، ج١، ص٨٩.

يقع الضمير المتصل بعد (إلا) إلا في **الضرورة** كقوله [من البسيط]: ... ألَّا يجاورنا إلّاك ديارا.[١]. وقال الأشموني: "ولا يلي (إلا) الاستثنائية إلا **اختيارا** أبدا وقد يليها **اضطرارا**"[٢].

وعلق المحقق على شرح ابن عقيل بقوله: "**أجاز** جماعة منهم ابن الأنباري وقوعه بعد إلا اختيارا؛ وعلى هذا فلا شذوذ في البيتين ... فإن ذلك عندهم **سائغ جائز** في سعة الكلام، ولك عندهم أن تحذو على مثاله"[٣]، ونقل المحقق قولا للمبرد جاء فيه: "ليست الرواية كما أنشدها النحاة "إلاك" وإنما صحة الرواية: ألا يجاورنا سواك ديّار" وأردف بصاحب اللب قائلا: "وقال صاحب اللب: رواية البصريين: ألا يجاورنا حاشاك ديّار، فلا شاهد على هاتين الروايتين"[٤].

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلاَ إِيَّايَ وَالتَّفْرِيْعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ
وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيء الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أنْ يَجِيء الْمُتَّصِلْ

يقول ابن عقيل: "كل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل، إلا فيما سيذكره المصنف؛ فلا تقول في أكرمتك: أكرمت إياك. لأنه يمكن الإتيان بالمتصل فتقول: أكرمتك، فإن لم يمكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل، نحو: إياك أكرمت، وقد جاء الضمير في الشعر منفصلا مع إمكان الإتيان به متصلا، كقوله: بالباعث الوارث الأموات قد ضَمِنَتْ * إياهم الأرض في دهر الدهاريرِ"[٥].

---

١) ابن الناظم: شرح ابن الناظم، ص٣٤. البيت الأول لا يعرف قائله وتمامه: أعوذ برب العرش من فئة بغت * علي فما لي عوض إلاه ناصر، وهو من الطويل، والثاني لا يعرف قائله وتمامه: وما علينا إذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا إلاك ديارُ، وهو من البسيط وأنشده الفراء، انظر العيني: شرح الشواهد ١/ ٢٥٥، و٢٥٣.

٢) الأشموني: منهج السالك،

٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١، ج١، ص٨٩، ٩٠.

٤) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١، ج١، ص٩١.

٥) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١/ ٩٩-١٠١، وراجع الأشموني: ص٥٢. والبيت للفرزدق من البسيط.

وعلل الأشموني هذا قائلا: "لأن الغرض من وضع المضمرات إنما هو الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل، فلا عدول عنه إلا حيث لم يتأت الاتصال، لضرورة نظم ... أو تقدم الضمير على عامله ... أو كونه محصورا بإلا أو إنما ... أو كون العامل محذوفا أو معنويا ... لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوي"(١).

ونقل ابن عقيل قول المصنف في الكافية: "مع اختلاف ما، ونحو "ضمنت * إياهم الأرض" الضرورة اقتضت"، وقال: "وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية وليس منها، وأشار بقوله: "ونحو: ضمنت إلى آخر البيت إلى أن الإتيان بالضمير منفصلا في موضع يجب فيه اتصاله **ضرورة**"(٢).

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاء سَلْنِيْهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى
كَذَاكَ خِلْتَنِيْهِ وَاتِّصَالاَ أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

في البيت الأول عبر ابن مالك عن "الجواز" – جواز اتصال الضمير أو انفصاله مع الفعل المتعدي إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا – بعطف فعلي الأمر (صل، افصل) بالأداة (أو) وشبه بهذا الحال "الجواز" حال "خلتنيه" مما يكون فيه المفعول الثاني خبرا في الأصل في البيت الثاني، يقول ابن عقيل: "أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا مع إمكان أن يؤتى به متصلا، فأشار بقوله سلنيه إلى ما يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبرا في الأصل، وهما ضميران، نحو: الدرهم سلنيه، فيجوز لك في هاء سلنيه الاتصال نحو سلنيه، والانفصال نحو: سلني إياه، وكذلك كل فعل أشبهه ... وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال على السواء، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب وأن الانفصال مخصوص بالشعر"(٣).

---

١) الأشموني: منهج السالك، ص.٥١، ٥٢.
٢) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١/ ١٠٨.
٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١/ ١٠٣.

وحول الخلاف في "كنته" يقول ابن عقيل: "وأشار ... إلى أنه إذا كان خبر كان وأخواتها ضميرا، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله، واختلف في المختار منهما؛ فاختار المصنف الاتصال، نحو كنته، واختار سيبويه الانفصال نحو: كنت إياه"(١).

وفي "خلتنيه" يقول ابن عقيل: "وكذلك المختار عند المصنف الاتصال في نحو خلتنيه، وهو كل فعل تعدى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل، وهما ضميران، ومذهب سيبويه أن المختار في هذا أيضا الانفصال، نحو : خلتني إياه"(٢)، ويرجح ابن عقيل مذهب سيبويه بكثرة الاستعمال فيقول: "ومذهب سيبويه أرجح؛ **لأنه هو الكثير في لسان العرب** على ما حكاه عنهم وهو المشافه لهم"(٣).

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ
وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ وَقَدْ يُبِيْحُ الْغَيْبُ فِيْهِ وَصْلاَ

إذا اجتمع ضميران منصوبان وكانا متصلين وجب تقديم الأخص، أما في حالة انفصالهما فيجوز تقديم الأخص أو غيره، وعبر ابن مالك عن وجوب تقديم الأخص بالفعل الأمر "قدم"، وعن جواز التقديم حال الانفصال بالفعل الأمر مقيدا بالاختيار "وقدمن ما شئت"، وهذا يبينه قول ابن عقيل: "ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب، فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر، فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما، فتقول: الدرهم أعطيتكه وأعطيتنيه، بتقديم الكاف والياء على الهاء، لأنها أخص من الهاء، لأن الكاف للمخاطب، والياء للمتكلم، والهاء للغائب، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال، فلا تقول: أعطيتهوك، ولا أعطيتهوني، **وأجازه قوم**، ومنه ما رواه ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه: "أراهمني الباطل شيطانا"، فإن فصل أحدهما كنت بالخيار، فإن شئت قدمت الأخص، فقلت: الدرهم

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١/١٠٣، ١٠٤.
٢) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١/ ١٠٤.
٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١/ ١٠٤.

أعطيتك إياه، وأعطيتني إياه، وإن شئت قدمت غير الأخص فقلت: أعطيته إيـــاك، وأعطيته إياي، وإليه أشار بقوله: "وقدمن ما شئت في انفصال"(١).

ولكن ابن عقيل لا يجعل كلام ابن مالك على إطلاقه فيرى أن أمـــن اللـــبس شرط لجواز تقديم غير الأخص، فيقول: "وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه، بل إنما يجوز تقديم غير الأخص في الانفصال عند أمن اللبس، فإن خيف لبس لم يجز، فإن قلت: زيد أعطيتك إياه، لم يجز تقديم الغائب، فلا تقول: زيد أعطيته إياك، لأنـــه لا يعلم هل زيد مأخوذ أو آخذ"(٢).

أما في حال اتحاد وتساوي رتبة الضمائر "كأن يكونا لمتكلمين، أو مخاطبين، أو غائبين – فإنه **يلزم الفصل** في أحدهما، فتقول: أعطيتني إياي، وأعطيتك إيـــاك، وأعطيته إياه، **ولا يجوز اتصال الضميرين**، فلا تقول: أعطيتنيني، ولا أعطيتكـــك، ولا أعطيتهوه، نعم **إن كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان**، نحـــو الزيـــدان الدرهم أعطيتهماه"(٣).

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ نُوْنُ وِقَايَةٍ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمْ
وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتِي نَـــدَرَا وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّراً
فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
وَفِي لَدُنِّي لَـــدُنِي قَلَّ وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضاً قَدْ يَفِي

عبّر ابن مالك – في الحكم على الظواهر المتعلقة بهذة المسألة "اتصال النون بالأفعال والحروف"– عن الوجوب بفعل الأمر "التزم"، وعن الضـــرورة والشـــذوذ باللفظ "نظم"، وعن الكثرة بـــ"فشا"، وعن الندرة بـــ"ندر"، واستعمل في القلة "قـــلّ"، وفي الاختيار والاضطرار "مخيرا" و"اضطرارا".

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج ١، ج١، ص.١٠٦، ١٠٧.
٢) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص. ١٠٧.
٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص. ١٠٧.

يقول ابن عقيل: "إذا اتصل بالفعل ياء المتكلم لحقته **لزوما** نون تسمى نون الوقاية ... وقد جاء حذفها مع ليس **شذوذا** ... واختلف في أفعل التعجب هل تلزمه نون الوقاية أم لا؟ فتقو: ما أفقرني إلى عفو الله، وما أفقري إلى عفو الله، عند من لا يلتزمها فيه، والصحيح أنها تلزم"[١]. وفي حكمها مع الحروف يقول ابن عقيل: "ذكر ليت وأن نون الوقاية لا تحذف منها إلا **ندورا** ... **والكثير** في لسان العرب ثبوتها وبه ورد القرآن ... أما لعل فذكر أنها بعكس ليت، **فالفصيح** تجريدها من النون ... **ويقل** ثبوت النون [معها] ... ثم ذكر أنك **بالخيار** في الباقيات أي في باقي أخوات ليت ولعل ... ثم ذكر أن مِنْ وعَنْ **تلزمهما** نون الوقاية ... ومنهم من يحذف النون ... وهو **شاذ** ...، **الفصيح** في لدني إثبات النون ... **ويقل** حذفها ... **والكثير** في قد وقط ثبوت النون ... **ويقل** الحذف ..."[٢].

ويقول الأشموني: "**وندر** ليسي بغير النون ... و(ليتني) بثبوت النون (فشا) حملا على الفعل لمشابهتها له مع عدم المعارض، و(ليتي) بحذفها (ندرا) ... وهو **ضرورة**، وقال الفراء: يجوز ليتي وليتني وظاهره الجواز في الاختيار (ومع لعل اعكس) هذا الحكم، فالأكثر لعلي بلا نون والأقل لعلني ... ومع قلته هو أكثر من ليتي نبّه على ذلك في الكافية"[٣].

– ٣ –

(العلم)

وَاسْمَاً أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا
وَإِنْ يَكُوْنَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمَاً وَإِلاَّ أَتْبِعِ الذي رَدِفْ

عبر ابن مالك هنا عن "الوجوب" باستعمال فعل الأمر "وأخرن"

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١/ ١٠٨، ١١٠.
٢) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ١/ ١١١ – ١١٥.
٣) الأشموني: منهج السالك، ص٥٥، ٥٦.

يقول المكودي: "يعني أن اللقب إذا صحب سواه يجب تأخيره وسواه شامل للاسم والكنية ... [وإذا اجتمع اللقب مع الاسم] وكانا مفردين أي غير مضافين ولا أحدهما فأضف الاسم إلى اللقب وجوبا نحو هذا سعيد كرز ... وإن لم يكونا مفردين أتبع الآخر للأول أي اجعله تابعا أي اجعله تابعا له في الإعراب، وتبعيته له إما على البدل أو عطف البيان، وشمل قوله (وإلا) ثلاث صور: أن يكونا مضافين نحو هذا عبد الله أنف الناقة، أو الأول مضافا والثاني مفردا نحو عبد الله كرز، أو الأول مفردا والثاني مضافا نحو هذا زيد أنف الناقة والإتباع في جميع ذلك واجب"(١).

وقال ابن عقيل: "وأشار بقوله "وأخرن ذا – إلخ " إلى أن اللقب إذا صحب الاسم **وجب تأخيره**، كزيد أنف الناقة، ولا يجوز تقديمه على الاسم، فلا تقول: أنف الناقة زيد، إلا **قليلا**... وظاهر كلام المصنف أنه يجب تأخير اللقب إذا صحب سواه، ويدخل تحت قوله "سواه" الاسم والكنية، وهو إنما يجب تأخيره مع الاسم، فأما مع الكنية فأنت بالخيار... [و] إذا اجتمع الاسم واللقب: فإما أن يكونا مفردين، أو مركبين، أو الاسم مركبا واللقب مفردا، أو الاسم مفردا واللقب مركبا، فإن كانا مفردين وجب عند البصريين الإضافة، نحو: هذا سعيد كرز، ورأيت سعيد كرز، ومررت بسعيد كرز، وأجاز الكوفيون الإتباع، فتقول: هذا سعيد كرز، ورأيت سعيدا كرزا، ومررت بسعيد كرز، ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب"(٢).

وَشَاعَ فِي الأَعْلاَمِ ذُو الإِضَافَهْ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ

استعمل ابن مالك هنا الفعل الماضي "شاع" في الدلالة على "الكثرة"، قال المكودي: "أي من العلم المركب المضاف وهو أكثر المركبات لأن منه الكنى وغيرها ولذلك قال (وشاع) ومثل بمثال من غير الكنى وهو عبد شمس، ومثال من الكنى وهو أبو قحافة"(٣).

---

١) المكودي: شرح المكودي، ص.٢٩.

٢) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.١٢٢، ١٢٣.

٣) المكودي: شرح المكودي، ص.٣٠.

– ٤ –

(اسم الإشارة)

بِالْكَافِ حَرْفَاً دُوْنَ لاَمٍ أَوْ مَعَهْ وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَهْ

عبر ابن مالك هنا بالخبر "ممتنعة" عن حكم "المنع"؛ أي منع اقتران الإشارة باللام إن تقدمت هاء التنبيه، قال المكودي: "يعني أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيد فأنت مخير بين أن تأتي باسم الإشارة مقرونا بكاف الخطاب دون لام فتقول ذاك وأولاك وبين أن تأتي به مقرونا بالكاف واللام معا ... [فإذا] قدمت ها التي للتنبيه على اسم الإشارة **يمتنع** اقترانه باللام فلا يقال ها ذلك، وفهم منه أنه يجوز اقتران ها بالمجرد نحو هذا وهؤلاء وبالمقرون بالكاف دون اللام نحو هذاك وهؤلائك إلا أن الأول أكثر وهي لغة القرآن"[١]. وقال ابن عقيل: "إذا أريد الإشارة إلى البعيد أتي بالكاف وحدها، فتقول: "ذاك"، أو الكاف واللام نحو "ذلك". وهذه الكاف حرف خطاب، فلا موضع لها من الإعراب، وهذا لا خلاف فيه. فإن تقدم حرف التنبيه الذي هو "ها" على اسم الاشارة **أتيت بالكاف وحدها**، فتقول "هذاك" ... **ولا يجوز الإتيان بالكاف واللام**، فلا تقول "هذالك". وظاهر كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان: قربى، وبعدي، كما قررناه، والجمهور على أن له ثلاث مراتب: قربى، ووسطى، وبعدي، فيشار إلى من في القربى بما ليس فيه كاف ولا لام: كذا، وذي، وإلى من في الوسطى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك، وإلى من في البعدى بما فيه كاف ولام، نحو "ذلك"[٢].

---

١) المكودي: شرح المكودي، ص.٣٢.

٢) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص. ١٣٤: ١٣٦.

- ٥ -

(الموصول)

بَلْ مَا تَلِيْهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ وَالنُّوْنُ إنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ

يقول ابن عقيل: "فإن ثنيت أسقت الياء وأتيت مكانها بالألف في حالة الرفع، نحو اللذان واللتان، وبالياء في حالتي الجر والنصب فتقول: اللذين والتين، وإن شئت شددت النون عوضا عن الياء المحذوفة فقلت: اللذانِّ واللتانِّ ... ويجوز التشديد أيضا مع الياء وهو مذهب الكوفيين فتقول: اللذينَّ واللتينَّ"[١]، وقال المكودي: "يعني أنه يجوز في نون اللذين واللتين التشديد، ومذهب البصريين أنها لا تشدد إلا بعد الألف، ومذهب الكوفيين أنها تشدد بعد الألف وبعد الياء وهو اختيار المصنف؛ ولذلك أطلق في قول (والنون إن تشدد فلا ملامه)"[٢].

بِاللاَّتِ وَاللاَّءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللاَّءِ كَالَّذِيْنَ نَزْرَاً وَقَعَا

قال المكودي: "يعني اللائي الذي هو جمع التي قد يطلق على الذين فيكون جمعا للذي على وجه الندور والقلة"[٣]. وقال ابن عقيل: "وقد ورد "اللاء" بمعنى الذين، قال الشاعر: فما آباؤنا بأمن منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا. كما قد تجئ "الأولى" بمعنى "اللاء" كقوله: فأما الأولى يسكن غور تهامة * فكل فتاة تترك الحجل أقصما[٤].

وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وَهكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّىء شُهِرْ

قال المكودي: "يعني أن ذو في لغة طيئ تستعمل موصولة وهي أيضا مساوية للذي والتي وثنيتهما وجمعهما"[٥]. وقال ابن عقيل: "لغة طيئ استعمال "ذو"

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.١٤١.
٢) المكودي: شرح المكودي، ص.٣٤.
٣) المكودي: شرح المكودي، ص.٣٥.
٤) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.١٤٥. والبيت الأول للعباس بن الأحنف من الوافر انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ١/ ٢١٩، والثاني غير منسوب من الطويل.
٥) المكودي: شرح المكودي، ص.٣٦.

موصولة، وتكون للعاقل، ولغيره، وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث، مفردا، ومثنى، ومجموعا"[١].

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعَدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيْرٍ لاَئِقٍ مُشْتَمِلَهْ

قال ابن عقيل: "الموصولات كلها – حرفية كانت، أو اسمية – يلزم أن يقع بعدها صلة تبين معناها. ويشترط في صلة الموصول الاسمي أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول"[٢]. وقال المكودي: "يعني أن الموصولات كلها لابد أن يكون بعدها صلة تكملها ورابط يربط بينها وبين الموصول"[٣]. وقال المرادي: "المراد أنها تلزم لفظا وتقديرا فهي لازمة فيه وإن حذفت لفظا"[٤].

وَصِفَةٌ صَرِيْحَةٌ صِلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلْ

يتحدث ابن مالك عن قسم من الموصولات وهو ما يوصل بالصفة الصريحة، وعن الحكم بالقلة هنا يقول المكودي: "يعني أنه جاءت صلة أل بمعرب الأفعال وهو الفعل المضارع **قليلا** ... وتقدير البيت وصلة أل صفة صريحة **ووقوعها بالفعل المضارع قليل**"[٥]. أما ابن عقيل فحكم عليه (وعلى الوصل بالظروف والجملة الاسمية أيضا) بالشذوذ، ونقل عن الجمهور اختصاصه بالشعر، كما نقل عن ابن مالك جوازه في الاختيار، يقول ابن عقيل: "الألف واللام لا توصل إلا بالصفة الصريحة، قال المصنف في بعض كتبه: وأعني بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو: "الضارب" واسم المفعول نحو: "المضروب" والصفة المشبهة نحو: "الحسن الوجه" فخرج نحو: "القرشي، والأفضل"، وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولة خلاف، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة، فمرة قال: إنها موصولة، ومرة منع ذلك. وقد **شذَّ وصل**

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.١٤٩.
٢) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.١٥٣.
٣) المكودي: شرح المكودي، ص. ٣٧.
٤) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ١/٤٤١.
٥) المكودي: شرح المكودي، ص.٣٨.

الألف واللام بالفعل المضارع، وإليه أشار بقوله: "وكونها بمعرب الأفعال قل" ومنه قوله: ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل. وهذا عند جمهور البصريين **مخصوص بالشعر**، وزعم المصنف – في غير هذا الكتاب – أنه لا يختص به، بل **يجوز في الاختيار**، وقد **جاء وصلها بالجملة الاسمية، وبالظرف شذوذا**"(١).

إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ
إِنْ صَلُحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيْرٌ مُنْجَلِي
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ
كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى
كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُوْلَ جَرْ كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَر

يقول المكودي: "يعني أن غير أي من الموصولات يتبع أيا في **جواز حذف صدر صلتها** ... لكن يشترط في جواز حذف صدر صلة غير أي أن تطول الصلة، وطولها أن يكون فيها زائد عن المفرد المخبر به عن الصدر ... [و] **حذف صدر صلة غير أي إن لم تطل الصلة قليل** ومنه قراءة بعضهم (تماما على الذي أحسن) أي على الذي هو أحسن ... [و] الباقي بعد حذف صدر الصلة إذا كان صالحا لأن يوصل به الموصول ... لا يجوز حذف الصدر في شيء من ذلك ... ولما فرغ من حكم الضمير المرفوع شرع في حكم الضمير المنصوب فقال: (والحذف عندهم كثير منجلي في [– إلى آخره]) يعني أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوبا متصلا بالفعل أو بالوصف **يجوز حذفه بكثرة** ... إلا أن حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف ولم ينبه الناظم على ذلك، لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد إليه، [وكذلك] حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مخفوضا بالوصف مثل الضمير المنصوب في جواز حذفه **بكثرة** ... [ومثله] حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مجرورا بحرف الجر **كثير**"(٢).

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.١٥٦: ١٥٨. البيت للفرزدق من البسيط.
٢) المكودي: شرح المكودي، ص.٣٩، ٤١.

ويقول ابن عقيل: "وأما المبتدأ فيحذف مع "أي" وإن لم تطل الصلة، كما تقدم من قولك: "يعجبني أيهم قائم" ونحوه، ولا يحذف صدر الصلة مع غير "أي" إلا إذا طالت الصلة، نحو "جاء الذي هو ضارب زيدا" فيجوز حذف "هو" فتقول "جاء الذي ضارب زيدا" ومنه قولهم "ما أنا بالذي قائل لك سواءا" التقدير "بالذي هو قائل لك سوءا" فإن لم تطل الصلة **فالحذف قليل، وأجازه الكوفيون قياسا**، نحو "جاء الذي قائم" التقدير "جاء الذي هو قائم"، ومنه قوله تعالى: (تماما على الذي أحسن) في قراءة الرفع، والتقدير "هو أحسن"[١].

وأشار بقوله: "والحذف عندهم كثير منجلى – إلى آخره" إلى العائد المنصوب. وشرط جواز حذفه أن يكون: متصلا منصوبا، بفعل تام أو بوصف، نحو "جاء الذي ضربته، والذي أنا معطيكه درهم". فيجوز حذف الهاء من "ضربته" فتقول "جاء الذي ضربت" ومنه قوله تعالى: (ذرني ومن خلقت وحيدا) وقوله تعالى: (أهذا الذي بعث الله رسولا) التقدير "خلقته، وبعثه". وكذلك يجوز حذف الهاء من "معطيكه"، فتقول "الذي أنا معطيك درهم"[٢].

وكلام المصنف يقتضي أنه كثير، وليس كذلك، بل الكثير حذفه من الفعل المذكور، وأما مع الوصف فالحذف منه قليل. فإن كان الضمير منفصلا لم يجز الحذف، نحو "جاء الذي إياه ضربت" فلا يجوز حذف "إياه"، وكذلك يمتنع الحذف إن كان متصلا منصوبا بغير فعل أو وصف – وهو الحرف – نحو "جاء الذي إنه منطلق" فلا يجوز حذف الهاء، وكذلك يمتنع الحذف إذا كان منصوبا متصلا بفعل ناقص، نحو "جاء الذي كانه زيد"[٣].

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص١٦٥. والآية من سورة الأنعام: ١٥٤.

٢) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.١٦٩، وقوله تعالى: "ذرني ومن خلقت وحيدا" المدثر – ١١، وقوله تعالى: " أهذا الذي بعث الله رسولا" الفرقان – ٤١.

٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص. ١٧١-١٧٢.

(المعرف بأداة التعريف)

وَقَدْ تُزَادُ لاَزِمَاً كَاللَّاتِ وَالآنَ وَالَّذِيْنَ ثُمَّ اللَّاتِ
وَلاضْطِرَارٍ كَبَنَاتِ الأوْبَرِ كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ الْسَّرِي

يذكر ابن مالك هنا مواطن زيادة أل التعريف على وجه الوجوب الذي عبر عنه بقوله (لازما) وعلى وجه الضرورة في قوله (ولاضطرار)، يقول المكودي: "ذكر أن زيادة أل على قسمين، الأول زيادة لازمة وذكر من ذلك أربعة مواضع اللات وهو اسم صنم كان بالطائف ...، والآن وهو اسم للزمان الحاضر ... والذين من الموصولات ... واللاتي جمع التي ... الثانية زائدة لضرورة الشعر وذكر من ذلك لفظين الأول بنات الأوابر ... أراد بنات أوابر وهو علم ... والثاني طبت النفس ... أراد وطبت نفسا فأدخل أل على التمييز ضرورة"(١). وقال المرادي: "وإنما حكم عليها بأنها لازمة لأنه لم يعهد حذفها"(٢).

وَبَعَضُ الأعْلاَمِ عَلَيْهِ دَخَلا لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ
كَالْفَضْلِ وَالْحَارِثِ وَالنُّعْمَانِ فَذِكْرُ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

وعن جواز ذكر أل وحذفها في الأعلام المنقولة عبر ابن مالك بالمساواة بينهما بقوله (فذكر ذا وحذفه سيان)، قال المكودي: "يعني أن أل دخلت على بعض الأعلام للمح الأصل الذي كانت عليه قبل نقلها للعلمية ... وقوله (فذكر ذا وحذفه سيان) يعني أنه يجوز أن يؤتى بهذه الأسماء التي ذكرت مقترنة بأل ومجردة منها"(٣). ويرى ابن عقيل أنه "يجوز دخول "أل" في هذه الثلاثة نظرا إلى الأصل، وحذفها نظرا إلى الحال. وأشار بقوله " للمح ما قد كان عنه نقلا " إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفة، أو ما في

---

١) المكودي: شرح المكودي، ص٤٢، ٤٣.
٢) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ١/ ٤٦٤.
٣) المكودي: شرح المكودي، ص٤٤.

معناها. وحاصله: أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنه إنما سمى به تفاؤلا بمعناه أتيت بالألف واللام للدلالة على ذلك، كقولك: "الحارث" نظرا إلى أنه إنما سمى به للتفاؤل، وهو أنه يعيش ويحرث، وكذا كل ما دل على معنى وهو مما يوصف به في الجملة، كفضل ونحوه، وإن لم تنظر إلى هذا ونظرت إلى كونه علما لم تدخل الألف واللام"[١]. قال المرادي: "يعني أن (أل) في ذلك ليست للتعريف فحذفها لا يخل به، فذكر (أل) وحذفه في ذلك سيان"[٢].

وَحَذْفَ أَلْ ذِي إِنَ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

يقول المكودي: "يعني أن (أل) التي للغلبة إذا نودي ما هي فيه أو أضيف إلى ما بعده وجب حذفها، فمثال المنادى: يا نابغة، ومثال المضاف: نابغة ذبيان وأعشى همدان، وقوله (وفي غيرهما قد تنحذف) يعني أن (أل) المذكورة قد تحذف في غير النداء والإضافة، وفهم من قوله (قد) قلة ذلك"[٣].

ويقول ابن عقيل معبرا عن الحذف في غير النداء والإضافة بالشذوذ: "من أقسام الألف واللام أنها تكون للغلبة، نحو: "المدينة"، و"الكتاب"، فإن حقهما الصدق على كل مدينة وكل كتاب، لكن غلبت "المدينة" على مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، و"الكتاب" على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى، ... وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الاضافة، نحو "يا صعق" في الصعق، و "هذه مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم". وقد تحذف في غيرهما **شذوذا**، سمع من كلامهم: "هذا عيوق طالعا"، والأصل العيوق، وهو اسم نجم. وقد يكون العلم بالغلبة أيضا مضافا: كابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود فإنه غلب على العبادلة دون غيرهم من أولادهم، وإن كان حقه الصدق عليهم، لكن غلب على هؤلاء، حتى إنه إذا أطلق "ابن عمر" لا يفهم منه غير عبد الله، وكذا "ابن عباس" و "ابن مسعود" رضي الله

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج ١ ج١ ص.١٨٤، ١٨٥.

٢) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ١/ ٤٦٨.

٣) المكودي: شرح المكودي، ص٤٥.

عنهم أجمعين، وهذه الإضافة لا تفارقه، لا في نداء، ولا في غيره، نحو: "يا ابن عمر"[١]. وقال المرادي: "ولا يحذف في غير النداء والإضافة إلا **قليلا**"[٢].

- ٧ -

(الابتداء)

وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ يَجُوْزُ نَحْوُ فَائِزٌ أولُو الرَّشَدْ

قال المكودي: "وقوله (وقد يجوز نحو فائز أولو الرشد) يعني أن هذا الوصف المذكور قد يأتي غير معتمد على استفهام ولا نفي، وفهم من قوله (وقد يجوز) **قلة** ذلك، ومنه قوله: خيبر بنو لهب فلا تك ملغيا * مقالة لهبي إذا الطير مرت. ففائز أولو الرشد في المثال مثل خيبر بنو لهب"[٣]. وقال المحقق معلقا على شاهد البيت: "وهذا قبيح عند سيبويه وسائغ عند الكوفيين والأخفش"[٤]. قال ابن عقيل: "ومذهب البصريين إلا الأخفش أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك"[٥].

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقَاً حَيْثُ تَلاَ مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلاَ

قال المكودي: "يعني أن الخبر المفرد المشتق إذا تلا غيره من هو له وجب إبراز الضمير العائد على المبتدأ، وشمل صورتين: إحداهما أن يكون المرفوع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه ... والأخرى أن يكون المرفوع ضميرا، وقوله (مطلقا) يعني سواء خيف اللبس أو لم يحف، وشمل صورتين: إحداهما يعرض فيها اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو إذا أراد أن الضارب هو زيد والمضروب هو عمرو، وهذه الصورة متفق على وجوب إبراز الضمير فيها، والأخرى ما لا لبس فيها نحو زيد هند ضاربها هو، وهذه مختلف فيها؛ فمذهب البصريين أنه يجب الإبراز فيها

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص. ١٨٦- ١٨٧.

٢) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ١/ ٤٦٩.

٣) المكودي: شرح المكودي، ص٤٦. والبيت من الطويل مجهول قائله.

٤) المكودي: شرح المكودي، هامش ٢٥ ص٤٦.

٥) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص. ١٩٢.

كالتي قبلها، ومذهب الكوفيين أنه يجوز فيها الإبراز والاستتار، ومذهب الناظم في هذا الرجز موافق للبصريين؛ ولذلك قال (مطلقا) وقوله (وأبرزنه) أي أبرز الضمير"[١].

وَلاَ يَجُوْزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

يقول المكودي: "الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة ... ولم يشترط سيبويه في الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة"[٢].

وقال ابن عقيل: "الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة لكن بشرط أن تفيد"[٣].

وَالْأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤخَّرَا وَجَوَّزُوَا التَّقْدِيْمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا
فَامْنَعْهُ حِيْنَ يَسْتَوِى الْجُزْءآنِ عُرْفاً وَنُكْرَاً عَادِمَيْ بَيَانِ

يقول المكودي: "إنما كان **الأصل** في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لأنه وصف له في المعنى، وحق الوصف أن يكون متأخرا عن الموصوف، والخبر بالنسبة إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام: الأول **جواز تقديمه** وهو المشار إليه بقوله (وجوزوا التقديم) وقوله (إذا لا ضررا) أي إن لم يعرض عارض يمنع من تقديمه ... ومن تقديم الخبر على المبتدأ جوازا قولهم تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك. الثاني **وجوب تأخيره** وذلك في خمسة مواضع: الأول أن يستوي المبتدأ والخبر في العريف والتنكير وهو المشار إليه بقوله (فامنعه حين يستوي الجزءان عرفا ونكرا) فمثال استوائهما في التعريف زيد أخوك، ومثال استوائهما في التنكير أفضل مني أفضل منك، وقوله (عادمي بيان) يعني أنه لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا متساويين في التعريف والتنكير إلا مع عدم البيان كالمثالين

---

١) المكودي: شرح المكودي، ص٤٩.
٢) المكودي: شرح المكودي، ص٥٠.
٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص. ٢١٦.

المذكورين، وفهم منه أنه إذا كان في الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو أبو جنيفة أبو يوسف"[١].

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ مُلتزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الخَبَرْ

يقول المكودي عطفا على أقسام تقديم الخبر على المبتدأ: "الثالث **وجوب تقديمه** أعني تقديم الخبر وذلك في أربعة مواضع: الموضع الأول أن يكون ظرفا أو مجرورا مع كون المبتدأ نكرة وهو المشار إليه"[٢]. قال ابن عقيل: "أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور نحو: عندك رجل، وفي الدار امرأة؛ فيجب تقديم الخبر هنا، فلا تقول: رجل عندك ولا : امرأة في الدار وأجمع النحاة والعرب على منع ذلك"[٣].

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا

يقول المكودي: "أن يكون الخبر من ذوات الصدور ... يعني أنه يلزم تقديمه إذا كان صدرا"[٤]. وقال ابن عقيل: "أن يكون الخبر له صدر الكلام، وهو المراد بقوله "كذا إذا يستوجب التصديرا" نحو أين زيد؟ فزيد مبتدأ وأين خبر مقدم ولا يؤخر"[٥].

وَخَبَرَ الْمَحْصُوْرِ قَدِّمْ أَبَدَا كَمَا لَنَا إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

قال المكودي: "الموضع الرابع [من مواضع تقديم الخبر وجوبا] أن يكون المبتدأ محصورا بإلا أو بإنما"[٦]. وقال ابن عقيل: "أن يكون المبتدأ محصورا، نحو إنما في الدار زيد، وما في الدار إلا زيد ومثله ما لنا إلا اتباع أحمد"[٧].

---

١) المكودي: شرح المكودي، ص٥١.
٢) المكودي: شرح المكودي، ص٥٢.
٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص. ٢٤٣.
٤) المكودي: شرح المكودي، ص٥٢.
٥) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص. ٢١٦.
٦) المكودي: شرح المكودي، ص٥٢.
٧) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص. ٢١٦.

وَحَذفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُوْلُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا

قال المكودي: "يعني أنه يجوز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر إذا علم ... وفهم من قوله (وحذف ما يعلم جائز) أنه يجوز حذف المبتدأ والخبر معا إذا علما ومنه قوله تعالى (واللائي لم يحضن) أي فعدتهن ثلاثة أشهر"[١].

وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِبَاً حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ وَفِي نَصٍّ يَمِيْنٍ ذَا اسْتَقَرْ
وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُوْمَ مَعْ كَمِثْلِ كُلٌّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ
وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُوْنُ خَبَرَا عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا
كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيْئاً وَأَتَمّ تَبْيِيني الْحَقَّ مَنُوْطَاً بِالْحِكَمْ

يقول المكودي: "ثم إن الخبر يحذف وجوبا في أربعة مواضع: الأول بعد لولا الامتناعية وإليه أشار بقوله (وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم) وفهم من قوله (غالبا) أن للولا استعمالين غالبا وغير غالب، وأنه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب، والاستعمال الغالب فيها أن يعلّق الامتناع على نفس المبتدأ نحو: لولا زيد لأكرمتك ... وغير غالب أن يعلّق الامتناع على صفة في المبتدأ نحو: لولا زيد باك لضحكت ... ففي مثل هذا لا يجب حذف الخبر، بل يجوز إذا دل عليه دليل ... الثاني بعد مبتدأ هو نص في القسم ... الثالث بعد واو المعية ... الرابع أن يقع المبتدأ بعد حال لا يصلح جعلها خبرا عن المبتدأ" [٢].

– ٨ –

(كان وأخواتها)

وَفِي جَمِيْعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ
كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ مَا النَّافِيَهْ فَجِيء بِهَا مَتْلُوَّةً لاَ تَالِيَهْ

قال المكودي: "اعلم أن خبر هذه الأفعال أصله التأخير عن الاسم ويجوز تقديمه. فأما تقديمه على اسمها فجائز في جميعها"[٣] وعن المنع يقول: إن "النحويين

١) المكودي: شرح المكودي، ص٥٣.
٢) المكودي: شرح المكودي، ص٥٤.
٣) المكودي: شرح المكودي، ص٥٦.

كلهم منعوا أن يسبق الخبر دام ولذلك صورتان: إحداهما أن يسبق (ما) المقرونة بدام نحو: قائما ما دام زيد، فهذا ممتنع اتفاقا؛ لأن (ما) مصدرية وما بعدها صلة لها والصلة لا تتقدم على الموصول، والأخرى أن يسبق دام ويتأخر عن (ما) نحو: ما قائما دام زيد، وفي هذا خلاف وظاهر كلامه أن منع هذا مجمع عليه فإنه أتى بدام مجردة من (ما) فشمل الصورتين"[١]. وقال في شرح البيت الثاني: "أي كذاك أيضا يمتنع أن يسبق الخبر (ما) النافية الداخلة على هذه الأفعال لأن (ما) لها صدر الكلام، فلا يجوز: قائما ما كان زيد"[٢].

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

يعبر ابن مالك هنا عن موقفه من تقدم خبر ليس عليها واختياره "المنع"، قال المكودي: "يعني أن في تقديم خبر (ليس) عليها خلافا، والمختار عند الناظم المنع لعدم تصرفها"[٣].

وَلاَ يَلِي العَامِلَ مَعْمُولَ الخَبَرْ إِلَّا إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرّ

قال المكودي: "يعني أن معمول الخبر لا يلي كان وأخواتها فلا تقول كان طعامك زيد آكلا، فإذا كان المعمول ظرفا أو مجرورا جاز أن يليها نحو: كان عندك زيد مقيما ... وأجاز الكوفيون أن يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور ... وهو عند البصريين مؤول بتقدير ضمير الشأن، وإليه أشار بقوله[٤]:

وَمُضْمَرَ الْشانِ اسْمَاً انْوِ إنْ وَقَع مُوْهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

قال المكودي: "يعني أنه إذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور يؤول على أن ينوى في كان ضمير الشأن وهو اسمها والجملة بعدها في موضع خبرها"[٥].

---

١) المكودي: شرح المكودي، ص٥٧.
٢) المكودي: شرح المكودي، ص٥٧.
٣) المكودي: شرح المكودي، ص٥٧.
٤) المكودي: شرح المكودي، ص٥٨.
٥) المكودي: شرح المكودي، ص٥٩.

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا
وَيَحْذِفُوْنَهَا وَيُبْقُوْنَ الْخَبَر وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيْرًا ذَا اشْتَهَرْ

قال المكودي: "وفهم من قوله (وقد تزاد) قلة زيادتها بالنسبة إلى عدم الزيادة، وفهم من قوله (كان) أنها تزاد بلفظ الماضي وأنه لا يزاد غيرها من أخواتها، وفهم من قوله (في حشو) أنها لا تزاد أولا ولا آخرا ... ثم قال (ويحذفونها ويبقون الخبر) يعني أن العرب يحذفون كان، وفهم من قوله (ويبقون الخبر) أنها تحذف مع اسمها **ويطرد حذفها** في ثلاثة مواضع؛ الأول بعد إن الشرطية، الثاني بعد لو، الثالث بعد أن المصدرية، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله (وبعد إن ولو كثيرا ذا اشتهر) ... وفهم من قوله (اشتهر) أن حذفها مع اسمها في غير ما ذكر قليل"[١].

– ٩ –

(ما ولا ولات وإن المشبهات بليس)

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرَ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَا

يقول المكودي: "يعني أن معمول الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا جاز تقديمه على اسمها لتوسعهم في الظروف والمجرورات نحو ما في الدار زيد جالسا ... وفهم منه أنه إذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع تقديمه"[٢].

وَرَفْعَ مَعْطُوْفٍ بِلكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوْبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَل

قال المكودي: "يعني أن المعطوف بلكن أو ببل على المنصوب بما **يلزم رفعه**، لأن المعطوف بهما موجب وما لا تعمل في الموجب فتقول ما زيد قائما لكن قاعد ... وتجوَّز في تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا وإنما هو خبر مبتدأ محذوف"[٣]. وقال ابن عقيل: "إذا وقع بعد خبر "ما" عاطف فلا يخلو: إما أن يكون مقتضيا للإيجاب، أو لا. فإن كان مقتضيا للإيجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده

---

١) المكودي: شرح المكودي، ص٥٩.
٢) المكودي: شرح المكودي، ص٦١.
٣) المكودي: شرح المكودي، ص٦٢.

وذلك نحو "بل، ولكن" فتقول: "ما زيد قائما لكن قاعد" أو "بل قاعد"، فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير "لكن هو قاعد، وبل هو قاعد" ولا يجوز نصب "قاعد" عطفا على خبر "ما"، لأن "ما" لا تعمل في الموجب. وإن كان الحرف العاطف غير مقتض للإيجاب – كالواو ونحوها – جاز النصب والرفع، والمختار النصب، نحو "ما زيد قائما ولا قاعدا" ويجوز الرفع، فتقول: "ولا قاعد" وهو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير "ولا هو قاعد". ففهم من تخصيص المصنف وجوب الرفع بما إذا وقع الاسم بعد "بل، ولكن" أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما"[١].

وَمَا لِلاَتَ فِي سِوَى حِيْنٍ عَمَلْ وَحَذْف ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلّ

قال المكودي: "وقوله (وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل) يعني أن حذف المرفوع وهو اسمها فاش أي كثير وعكسه وهو حذف المنصوب وهو خبرها قليل، وفهم منه أن لا يجوز إثباتهما معا؛ فمن حذف اسمها ولات حينَ مناص، ومن حذف خبرها قوله ولات حين مناص برفع حين، وهي قراءة شاذة"[٢]. وقال ابن عقيل: "وأما "لات" فهي "لا" النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحة، ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل "ليس"، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، لكن اختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معا، بل [إنما] يذكر معها أحدهما، **والكثير في لسان العرب** حذف اسمها وبقاء خبرها، ومنه قوله تعالى: (ولات حين مناص) بنصب الحين، فحذف الاسم وبقى الخبر، والتقدير "ولات الحين حين مناص" فالحين: اسمها، وحين مناص خبرها، وقد قرئ شذوذا (ولات حين مناص) برفع الحين على أنه اسم "لات" والخبر محذوف، والتقدير "ولات حين مناص لهم" أي: ولات حين مناص كائنا لهم، وهذا هو المراد بقوله: "وحذف ذي الرفع إلى آخر البيت"[٣].

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص٣٠٨.

٢) المكودي: شرح المكودي، ص٦٤. والآية من سورة ص – ٣.

٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص٣١٩.

- ١٠ -

(أفعال المقاربة)

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهذَيْنِ خَبَرْ
وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ وَكَادَ الأَمْرُ فِيْهِ عُكِسَا

يقول المكودي: "خبر كاد وعسى لا يكون في الغالب إلا فعلا مضارعا وقد نبه على ذلك بقوله (لكن ندر * غير مضارع لهذين خبر) ومما جاء فيه الخبر غير مضارع **على وجه الندور** قوله: فأبت إلى فهم وما كدت آيبا، وقولهم في المثل: عسى الغوير أبؤسا ... ثم قال (وكونه بدون أن بعد عسى * نزر) يعني أن اقتران المضارع الواقع خبرا لعسى بأن **كثير** ... وخلوه منها **نزر قليل** ... ثم قال (وكاد الأمر فيه عكسا) يعني أن **القليل** في عسى وهو خلوه من أن هو **الكثير** في كاد ... **والكثير** في عسى وهو اقترانه بأن هو **القليل** في كاد"[١]. وقال ابن عقيل: "أي: اقتران خبر "عسى" بـ"أن" **كثير**، وتجريده من "أن" **قليل**، وهذا مذهب سيبويه ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من "أن" **إلا في الشعر**، ولم يرد في القرآن إلا مقترنا بـ "أن" قال الله تعالى: (فعسى الله أن يأتي بالفتح)، وقال عزوجل: (عسى ربكم أن يرحمكم). ومن وروده بدون "أن" قوله: عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وقوله: عسى فرج يأتي به الله، إنه له كل يوم في خليقته أمر. وأما "كاد" فذكر المصنف أنها عكس "عسى"، فيكون **الكثير في خبرها أن يتجرد من "أن" ويقل اقترانه بها**، وهذا بخلاف ما نص عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بـ"أن" **مخصوص بالشعر**"[٢].

وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعِلاَ خَبَرُهَا حَتْمَاً بِأَنْ مُتَّصِلاَ

---

١) المكودي: شرح المكودي، ص٦٥. والبيت من الطويل لتأبط شرا.

٢) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص٣٢٧. وقوله تعالى: "فعسى الله أن يأتي بالفتح" في سورة المائدة – ٥٢، وقوله تعالى: " عسى ربكم أن يرحمكم" من سورة الإسراء – ٨.

يقول ابن عقيل: "يعني أن "حرى" مثل "عسى" في الدلالة على رجاء الفعل، لكن يجب اقتران خبرها بـ "أن"، نحو "حرى زيد أن يقوم" ولم يجرد خبرها من "أن" لا في الشعر ولا في غيره"(١). وقال المكودي: "يعني أن حرى وإن كانت بمعنى عسى فهي مخالفة لها في الاستعمال بلزوم خبرها أن ... والتقدير: اتصالا حتما أي واجبا"(٢).

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا أَنْ نَزُرَا

قال ابن عقيل: "وكذلك "اخلولق" تلزم "أن" خبرها نحو "اخلولقت السماء أن تمطر" وهو من أمثلة سيبويه، وأما "أوشك" فالكثير اقتران خبرها بـ"أن" ويقل حذفها منه، فمن اقترانه بها قوله: ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا، ومن تجرده منها قوله: يوشك من فر من منيته * في بعض غراته يوافقها"(٣). وذكر المكودي: "فتقول: اخلولق زيد أن يفعل، ولا يجوز يفعل، وقوله (وألزموا) يعني العرب ... ثم قال (وبعد أوشك انتفا أن نزرا) يعني أن خلو خبر أوشك من (أن) قليل"(٤).

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَ أَوِ تَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

قال المكودي: "يعني أن الأكثر في خبر كرب تجرده من أن وقد يقترن بها قليلا ... وأشار بقوله (في الأصح) إلى مخالفة سيبويه فإنه لم يذكر فيها غير التجرد من أن ... ثم قال (وترك أن مع ذي الشروع وجبا) يعني أن الأفعال الدالة على الشروع لا يقترن خبرها بأن"(٥). وقال ابن عقيل: "لم يذكر سيبويه في "كرب" إلا تجرد خبرها من "أن"، وزعم المصنف أن الأصح خلافه، وهو أنها مثل "كاد"،

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ج١ ص.٣٣٢.

٢) المكودي: شرح المكودي، ص.٦٦.

٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.٣٣٢، ٣٣٣. والبيت الأول أنشده ثعلب عن ابن الأعرابي من الطويل، والبيت الثاني لأمية بن الصلت من المنسرح.

٤) المكودي: شرح المكودي، ص.٦٦.

٥) المكودي: شرح المكودي، ص.٦٦.

فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من "أن" ويقل اقترانه بها، فمن تجريده قوله: كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة هند غضوب، وسمع من اقترانه بها قوله: سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما * وقد كربت أعناقها أن تقطعا ... ومعنى قوله "وترك أن مع ذي الشروع وجبا" أن ما دل على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ"أن" لما بينه وبين "أن" من المنافاة، لأن المقصود به الحال، و"أن" للاستقبال، وذلك نحو "أنشأ السائق يحدو، وطفق زيد يدعو، وجعل يتكلم، وأخذ ينظم، وعلق يفعل كذا[١].

وَجَرِّدَنْ عَسَى أَوْ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

قال المكودي: "يعني أن عسى إذا ذكر قبلها اسم جاز أن تجرد من الضمير وتسند إلى أن يفعل، وجاز أن ترفع ضميرا يعود على الاسم السابق"[٢]. ويقول ابن عقيل: "اختصت "عسى" من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، وهذه لغة تميم، وجاز تجريدها عن الضمير، وهذه لغة الحجاز، وذلك نحو "زيد عسى أن يقوم" فعلى لغة تميم يكون في "عسى" ضمير مستتر يعود على "زيد" و"أن يقوم" في موضع نصب بعسى، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في "عسى" و"أن يقوم" في موضع رفع بعسى. وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول – على لغة – تميم: "هند عست أن تقوم، والزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عسوا أن يقوموا، والهندان عستا أن تقوما، والهندات عسين أن يقمن"، وتقول – على لغة الحجاز: "هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندان عسى أن تقوما، والهندات عسى أن يقمن". وأما غير "عسى" من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.٣٣٥: ٣٣٧. والبيت الأول مختلف في قائله؛ قيل: لرجل من طيئ، وقيل للكلحبة اليربوعي من الخفيف، والبيت الثاني لأبي يزيد الأسلمي من الطويل.

٢) المكودي: شرح المكودي، ص.٦٨.

فيه، فتقول: "الزيدان جعلا ينظمان" ولا يجوز ترك الإضمار، فلا تقول: "الزيدان جعل ينظمان" كما تقول: "الزيدان عسى أن يقوما"[١].

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّيْنِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

يقول المكودي: "يعني أن عسى إذا أسند إلى ضمير ... يجوز في سينه الفتح والكسر، والفتح أجود وبه قرأ غير نافع"[٢]. وقال ابن عقيل: "إذا اتصل بـ "عسى" ضمير موضوع للرفع، وهو لمتكلم، نحو "عسيت" أو لمخاطب، نحو "عسيت، وعسيت، وعسيتما، وعسيتم، وعسيتن" أو لغائبات، نحو "عسين" جاز كسر سينها وفتحها، والفتح أشهر، وقرأ نافع: (فهل عسيتم إن توليتم) – بكسر السين – وقرأ الباقون بفتحها"[٣].

– ١١ –

(إن وأخواتها)

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيْبَ إلاَّ فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيْهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ البَذِي

يستعمل ابن مالك دائما فعل الأمر مثل: (راع ذا الترتيب) في التعبير عن الوجوب؛ أي وجوب ترتيب عناصر الجملة بحيث لا يجوز أن يتقدم الخبر على الاسم إلا في الاستثناءات التي تشكل الصيغ الجائزة استثناء من ذلك الوجوب، وهنا يقول المرادي: "يعني أنه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها لضعفها إلا إذا كان ظرفا نحو "ليت هنا غير البذى" أو مجرورا نحو "ليت فيها غير البذى"[٤]. وذكر ابن عقيل أنه "يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر، إلا إذا كان الخبر ظرفا، أو جارا ومجرورا، فإنه لا يلزم تأخيره، وتحت هذا قسمان: أحدهما: أنه يجوز تقديمه وتأخيره، وذلك نحو: "ليت فيها غير البذي" أو "ليت هنا غير البذي"

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص. ٣٤٣.

٢) المكودي: شرح المكودي، ص. ٦٨.

٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.٣٤٤. وقوله تعالى: " فهل عسيتم إن توليتم" من سورة محمد –٢٢.

٤) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ص٥٢٤.

أي الوقح، فيجوز تقديم "فيها، وهنا" على "غير" وتأخيرهما عنها. والثاني: أنه يجب تقديمه، نحو: "ليت في الدار صاحبها" فلا يجوز تأخير "في الدار" لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة. ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور، نحو: "إن زيدا آكل طعامك" فلا يجوز "إن طعامك زيدا آكل" وكذا إن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا، نحو: "إن زيدا واثق بك" أو "جالس عندك" فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم، فلا تقول: "إن بك زيدا واثق" أو "إن عندك زيدا جالس" وأجازه بعضهم"[١].

مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

يقول المكودي: "يعني أنه يجوز أيضا الفتح والكسر في إن الواقعة بعد فاء الجزاء ... ثم أشار إلى الموضع الرابع بقوله: (وذا يطرد * في نحو خير القول إني أحمد) يعني أنه يطرد في هذا المثال وما أشبهه كسر إن وفتحها"[٢]. وقال ابن عقيل: "يجوز الفتح والكسر إذا وقعت "إن" بعد فاء الجزاء، نحو "من يأتني فإنه مكرم" فالكسر على جعل "إن" ومعموليها جملة أجيب بها الشرط، فكأنه قال: من يأتني فهو مكرم، والفتح على جعل "أن" وصلتها مصدرا مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير "من يأتني فإكرامه موجود" ويجوز أن يكون خبرا والمبتدأ محذوفا، والتقدير "فجزاؤه الإكرام". ومما جاء بالوجهين قوله تعالى: (كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم) قرئ (فإنه غفور رحيم) بالفتح والكسر ... وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت "أن" بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبر "إن" قول، والقائل واحد، نحو "خير القول إني أحمد [الله]" فمن فتح جعل "أن" وصلتها مصدرا خبرا عن "خير"، والتقدير "خير القول حمد لله" فـ"خير": مبتدأ، و "حمد الله": خبره، ومن كسر جعلها جملة خبرا عن "خير" ... ومثل سيبويه هذه المسألة بقوله: "أول ما أقول أني أحمد الله" وخرّج

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.٣٤٨، ٣٤٩.

٢) المكودي: شرح المكودي ص.٧١، ٧٢.

الكسر على الوجه الذي تقدم ذكره، وهو أنه من باب الاخبار بالجمل، وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين: كالمبرد، والزجاج، والسيرافي، وأبي بكر بن طاهر، وعليه أكثر النحويين[١]. وزعم المرادي أن الكسر في الآية السابقة أحسن في القياس[٢].

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوْفَاً عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

يقول المرادي: "بمعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم إن المكسورة بشرط أن تستكمل خبرها، ويكون المعطوف بعد الخبر ... والنصب هو الوجه الظاهر، ولذلك قال (وجائز رفعك) ففهم أن النصب هو الأصل، فإن عطفت قبل الخبر تعين النصب خلافا للكسائي في إجازته الرفع قبل الخبر مطلقا، والفراء في إجازة ذلك بشرط خفاء إعراب الاسم"[٣]. وقال ابن عقيل: "أي: إذا أتي بعد اسم "إن" وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وجهان، أحدهما: النصب عطفا على اسم "إن" نحو "إن زيدا قائم وعمرا". والثاني: الرفع نحو "إن زيدا قائم وعمرو" واختلف فيه، فالمشهور أنه معطوف على محل اسم "إن" فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: وعمرو كذلك، وهو الصحيح. فإن كان العطف قبل أن تستكمل "إن" – أي قبل أن تأخذ خبرها – تعيّن النصب عند جمهور النحويين، فتقول: إن زيدا وعمرا قائمان، وإنك وزيدا ذاهبان، وأجاز بعضهم الرفع[٤].

فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ تَنْفِيْسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيْلٌ ذِكْرُ لَوْ

قال المكودي: "يعني أن الخبر الذي ذكر أنه يكون جملة إذا كان مصدرا بفعل غير دعاء متصرف فالأحسن أن يفصل بينه وبين أن"[٥]. وقال المرادي: "وأشار

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.٣٦١. والآية من سورة الأنعام – ٥٤.

٢) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٥٣٠. والآية من سورة الأنعام – ٥٤.

٣) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك ٥٣٣/١، ٥٣٤.

٤) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.٣٧٥، ٣٧٦.

٥) المكودي: شرح المكودي ص.٧٦.

بقوله (فالأحسن الفصل) إلى أنه قد يرد غير مفصول ... وخصه بعضهم بالضرورة، وأشار بقوله (وقليل ذكر لو) إلى قلة ذكرها في كتب النحو لا إلى قلة استعمالها في كلام العرب"[١]. ويقول ابن عقيل: "إذا وقع خبر "أن" المخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل، فتقول: "علمت أن زيد قائم" من غير حرف فاصل بين "أن" وخبرها، إلا إذا قصد النفي، فيفصل بينهما بحرف النفي كقوله تعالى: (وأن لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون). وإن وقع خبرها جملة فعلية، فلا يخلو: إما أن يكون الفعل متصرفا، أو غير متصرف، فإن كان غير متصرف لم يؤت بفاصل، نحو قوله تعالى: (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) وقوله تعالى: (وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم) وإن كان متصرفا، فلا يخلو: إما أن يكون دعاء، أو لا، فإن كان دعاء لم يفصل، كقوله تعالى: (والخامسة أن غضب الله عليها) في قراءة من قرأ (غضب) بصيغة الماضي، وإن لم يكن دعاء فقال قوم: يجب أن يفصل بينهما إلا قليلا، وقالت فرقة منهم المصنف: يجوز الفصل وتركه، والأحسن الفصل"[٢].

- ١٢ -

(لا التي لنفي الجنس)

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلا فِي نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

يقول المكودي: "عمل المفردة واجب وعمل المكررة جائز"[٣]، وقال الأشموني: هو مع المفردة على سبيل الوجوب، ومع المكررة على سبيل الجواز"[٤]. أما ابن عقيل فيساوي في العمل بين المفردة والمكررة؛ فيقول: "وهي تعمل عمل "إن"، فتنصب المبتدأ اسما لها، وترفع الخبر خبرا لها، ولا فرق في هذا العمل بين

---

١) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٥٤٠، ٥٤١.

٢) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج١ ص.٣٨٦. والآيات على الترتيب: هود- ١٤، الأعراف- ١٨٥، النور- ٩.

٣) المكودي: شرح المكودي، ص.٧٨.

٤) الأشموني: منهج السالك ١/ ١٤٩.

المفردة – وهي التي لم تتكرر – نحو "لا غلام رجل قائم" وبين المكررة، نحو "لا حول ولا قوة إلا بالله""[١]، وذكر المرادي أنه "يجب العمل إن أفردت، ويجوز إن كررت"[٢]. وقد خلا بيت الناظم من أي أحكام تتعلق بعمل (لا) مفردة أو مكررة.

وعن عملها في جمع المؤنث يقول الأشموني: "وأما جمع السلامة لمؤنث فيبنى على ما ينصب به وهو الكسر، ويجوز أيضا فتحه، وأوجبه ابن عصفور، **وقال الناظم: الفتح أولى**، وقد روي بالوجهين في قوله: *... ولا لذَّاتَِ للشيب، وقوله: *لا سابغاتَِ*"[٣]. وورد قول الناظم "والفتح أولى" في التسهيل ذكره المرادي فقال: "إن كان ينصب بالكسرة جاز فيه وجهان: استصحاب كسرة وفتحة خلافا لابن عصفور في التزام فتحه، **قال المصنف: والفتح أولى**، وبالوجهين روي قوله: *... ولا لذَّاتَِ للشيب*[٤]. وقال ابن عقيل: "وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم: مبني على ما كان ينصب به وهو الكسر، فتقول: "لا مسلمات لك" بكسر التاء، ومنه قوله: إن الشباب الذي مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب. وأجاز بعضهم الفتح، نحو "لا مسلمات لك""[٥]. ويستفاد من هذا اختلاف أحكام ابن مالك؛ إذ قد تختفي من أحد مصنفاته، ويتم النص عليها في غيره.

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوْطِهِ ظَهَرْ

يتحدث ابن مالك هنا عن سقوط خبر لا النافية للجنس وشيوعه إذا دل عليه دليل، والمسألة فيها خلاف بين التميميين والحجازيين، يقول ابن عقيل: "إذا دل دليل على خبر "لا" النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين، وكثر حذفه عند الحجازيين، ومثاله أن يقال: هل من رجل قائم؟ فتقول: "لا رجل" وتحذف الخبر –

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل مج١ ج٢ ص.٥.

٢) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ص٥٤٥.

٣) الأشموني منهج السالك، ١/ ١٥١. والبيت الأول من البسيط لسلامة بن جندل السعدي، والثاني من البسيط لم يعرف قائله.

٤) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ص٥٤٦.

٥) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج٢ ص.٩، ١٠.

وهو قائم – وجوبا عند التميميين والطائيين، وجوازا عند الحجازيين، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور، كما مثّل، أو ظرفا أو جارا ومجرورا، نحو أن يقال: هل عندك رجل؟ أو هل في الدار رجل؟ فتقول: "لا رجل". فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع"[١]، ويتفق الأشموني مع الشرح السابق لابن عقيل، ولكنه ينبه أيضا إلى ندرة حذف الاسم وبقاء الخبر فيقول: "**ندر في هذا الباب** حذف الاسم وإبقاء الخبر، من ذلك قولهم: لا عليك، يريدون: لا بأس عليك"[٢]. ويرى المكودي إمكانية أن نفهم "من قوله: (في ذا الباب) أن حذف الخبر في غير هذا الباب ليس بشائع ولو علم"[٣].

– ١٣ –

(ظن وأخواتها)

وَجَوِّزِ الإِلْغَاء لاَ فِي الإِبْتِدَا وَانْوِ ضَمِيْرَ الشَّانِ أَوْ لاَمَ ابْتِدَا
فِي مُوهِمٍ إِلْغَاء مَا تَقَدَّمَا وَالْتَزِمِ الْتَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيٍ مَا

حديث ابن مالك هنا حول إعمال وإلغاء وتعليق الأفعال المتصرفة وغير المتصرفة من الباب "ظن وأخواتها"، وهو في البيتين يتحدث حول مواضع هذه الأحكام وشروطها؛ فيقول ابن عقيل في شرح البيتين مبينا مذهب البصريين والكوفيين في بعض تلك المواضع: "يجوز إلغاء هذه الافعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وسطا، نحو "زيد ظننت قائم" أو آخرا، نحو "زيد قائم ظننت"، وإذا توسطت، فقيل: الإعمال والإلغاء سيان، وقيل: الإعمال أحسن من الإلغاء، وإن تأخرت فالإلغاء أحسن، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند **البصريين**، فلا تقول: "ظننت زيد قائم" بل يجب الإعمال، فتقول: "ظننت زيدا قائما". فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمة أوّل على إضمار ضمير الشأن، كقوله: أرجو

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج٢ ص.٢٥.
٢) الأشموني: منهج السالك ١/ ١٥٤.
٣) المكودي: شرح المكودي، ص٨٢.

وآمل أن تدنو مودتها * وما إخال لدينا منك تنويل. فالتقدير "وما إخاله لدينا منك تنويل" فالهاء ضمير الشأن، وهي المفعول الأول، و "لدينا منك تنويل" جملة في موضع المفعول الثاني، وحينئذ فلا إلغاء، أو على تقدير لام الابتداء، كقوله: كذاك أدبت حتى صار من خلقي * أني وجدت ملاك الشيمة الأدب، التقدير: "أني وجدت لملاك الشيمة الأدب" فهو من باب التعليق، وليس من باب الإلغاء في شئ. وذهب **الكوفيون** – وتبعهم **أبو بكر الزبيدي وغيره** – إلى جواز إلغاء المتقدم، فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين"[١].

فهنا حديث حول جواز إلغاء هذه الأفعال حال توسط الفعل أو تأخره؛ فإن توسط الفعل المفعولين **فالأعمال والإلغاء سواء**، وإن تأخر الفعل كان "**الإلغاء حينئذ أرجح**" على حد تعبير الأشموني، فإذا تقدم عليهما ولا يبتدأ به بل يتقدم عليه شيء مثل متى ظننت زيدا قائما **فالإعمال حينئذ أرجح، وقيل واجب**[٢].

وقال المكودي: ولم يتعرض الناظم إلى الأرجح، والأرجح الإلغاء مع التأخير، والإعمال مع التوسط بين المفعولين، وفهم من قوله لا في الابتدا أن إعمال المتقدم واجب، والإلغاء مفعول بجوز، ولا عاطفة، والمعطوف عليه محذوف تقديره وجوز الإلغاء في التأخير والتوسط لا في الابتداء، وأجاز الكوفيون الإلغاء مع التقدم واستدلوا بقوله: *كذاك أدبت ...*"[٣].

وعن جواز الإلغاء ووجوب التعليق يقول ابن عقيل: "وإنما قال المصنف: "وجوز الإلغاء" لينبه على الإلغاء ليس بلازم، بل هو جائز، فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال كما تقدم، وهذا بخلاف التعليق [فإنه لازم، ولهذا قال: "والتزم التعليق"] **فيجب التعليق** إذا وقع بعد الفعل "ما" النافية، نحو "ظننت ما زيد قائم". أو "إن"

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج٢ ص. ٤٧: ٥٠. والبيت الأول لكعب بن زهير من البسيط، والثاني لم يعرف قائله من البسيط أيضا.

٢) راجع الأشموني: منهج السالك ١/ ١٦٠.

٣) المكودي: شرح المكودي، ص٨٤.

النافية، نحو "علمت إن زيد قائم" ومثلوا له بقوله تعالى: (وتظنون إن لبثتم إلا قليلا)، وقال بعضهم: ليس هذا من باب التعليق في شئ، لأن شرط التعليق أنه إذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين، نحو "ظننت ما زيد قائم"، فلو حذفت "ما" لقلت: "ظننت زيدا قائما" والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك، لأنك لو حذفت المعلق – وهو "إن" لم يتسلط "تظنون" على "لبثتم"، إذ لا يقال: وتظنون لبثتم، هكذا زعم هذا القائل، ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك"[١].

وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيْلٍ سُقُوْطَ مَفْعُوْلَيْنِ أَوْ مَفْعُوْلِ

ذكر المكودي أن "المفعولين في هذا الباب لا يجوز حذفهما معا ولا حذف أحدهما من غير أن يدل على الحذف دليل، وهذا هو الحذف على جهة الاقتصار، لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر، وفهم منه أنه يجوز حذفهما وحذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل، وهو الحذف على جهة الاختصار"[٢]. يقول ابن عقيل: "لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين، ولا سقوط أحدهما، إلا إذا دل دليل على ذلك. فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال: "هل ظننت زيدا قائما"، فتقول: "ظننت"، التقدير: "ظننت زيدا قائما" فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما ... ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال: "هل ظننت أحدا قائما"؟، فتقول: "ظننت زيدا" أي: ظننت زيدا قائما، فتحذف الثاني للدلالة عليه ... وهذا الذي ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين. فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز: لا فيهما، ولا في أحدهما، فلا تقول: "ظننت"، ولا "ظننت زيدا"، ولا "ظننت قائما" تريد "ظننت زيدا قائما"[٣].

---

١) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، مج١ ج٢ ص.٥٠. والآية من سورة الإسراء –٥٢.

٢) المكودي: شرح المكودي، ص٨٦.

٣) ابن عقيل: شرح ابن عقيل مج١ ج٢ ص. ٥٥– ٥٧.

وعدم الجواز هنا يتساوى مع المنع، يقول الأشموني: وفي الأول وهو حذفهما معا اقتصارا خلاف، فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقا، كما هو ظاهر إطلاق النظم، وعن الأكثرين الجواز مطلقا، تمسكا بنحو "أعنده علم الغيب فهو يرى" أي يعلم ٠٠٠ وعن الأعلم الجواز في أفعال الظن دون أفعال العلم"[١]. ويستكمل الأشموني حالات الحذف وحكمها فيقول: "أما حذفهما لدليل، ويسمى اختصارا، فجائز إجماعا، نحو "أين شركائي الذين كنتم تزعمون" ... وفي حذف أحدهما اختصارا خلاف؛ منعه ابن ملكون، وأجازه الجمهور"[٢].

١) الأشموني: منهج السالك، ١/ ١٦٣.

٢) الأشموني: منهج السالك، ١/ ١٦٤. والآية من سورة القصص – ٦٢.

المبحث الرابع

خصائص التعبير عن الأحكام عند ابن مالك

١. الأحكام التقييمية وفق ترتيب ورودها ضمن الأبواب

أقدم في الجدول التالي حصرا بمجموعة الأحكام التقييمية التي وردت ضمن أبواب الألفية موضع الدراسة:

الباب	الحكم
الكلام وما يتألف منه	–
المعرب والمبني	أحسن، يندر، أشهر، شذ، قد يرد، يطرد، قلّ، استعملوه.
النكرة والمعرفة	لا يلي/ أبدا، اختيار، لا يجيء/إذا، صل أو افصل، وقدم، وقدمن، الزم، يبيح، التزم، نظم، فشا، ندر، مخيرا، اضطرارا، قل.
العلم	وأخرن، حتما، اتبع، شاع.
اسم الإشارة	ممتنعة.
الموصول	إن تشدد/ فلا ملامة، نزرا، شُهِر، يلزم بعده، قلّ، كثير منجلي.
المعرف بأداة التعريف	لازما، اضطرار، سيان، أوجِب.
الابتداء	قد يجوز، أبرزنه مطلقا، لا يجوز، الأصل، وجوزوا، امنعه، ملتزم، قدّم أبدا، جائز، غالبا، حتم، استقر.
كان وأخواتها	أجِز، حظر، منع، ولا يلي/إلا، امتنع، قد تزاد، كثير، اشتهر.
فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس	أجاز، اَلزَم، فشا، قلّ.
أفعال المقاربة	ندر، نزر، حتما، ألزموا، نزر، وجب، جردن، ارفع/

	إذا، أجز، زكن.
إن وأخواتها	راع، يطرد، جائز، الأحسن، قليل.
لا التي لنفي الجنس	اجعل، شاع.
ظن وأخواتها	جوّز، التزم، لا تجز.
أعلم وأرى	–

٢. صيغ التعبير عن الأحكام لدى ابن مالك

٢. ١- التعبير عن الأحكام بالأفعال:

(أ) التعبير عن الأحكام بالأفعال الماضية:

شذّ – قلّ – استعملوه – التزم – نظم – فشا – ندر – شاع – شهر – جوزوا – استقر – حظر – امتنع – اشتهر – أجاز – ألزموا – وجب – زكن – استقر.

(ب) التعبير عن الأحكام بالأفعال المضارعة:

يندر – يطرد – قد يبيح – يلزم – قد تنحذف – قد يجوز – لا يجوز – قد تزاد.

(ت) التعبير عن الأحكام بفعل الأمر:

صل أو افصل – قدم – قدمن – الزم – أخرن – أتبع – أوجب – أبرزنه – امنعه – قدم أبدا – جردن – ارفع – أجز – راع – اجعل – جوز – التزم.

٢. ٢- التعبير عن الأحكام بالأسماء:

أحسن – الأحسن – أشهر – الأصح – لازم – جائز – مخيرا – ممتنعة – كثير – ملتزم – قليل – اضطرارا – نزرا – نزر – سيان – مطلقا – الأصل – غالبا – حتم – منع – كثيرا – حتما.

٢. ٣- التعبير عن الأحكام بالأساليب:

لا يلي .../ أبدا ... – لا يجيء .../إذا ... – إن .../فلا ملامه – لا يلي .../إلا إذا ... – شاع .../ إذا ... – جائز .../بعد ... – لا تجز .../بلا دليل.

٣. أنواع الأحكام التقييمية لدى ابن مالك

تنوعت الأحكام التقييمية في الأبواب موضع الدراسة من الألفية ما بين أحكام كمية أو استقرائية، وأحكام نوعية:

٣. ١- الأحكام الكمية أبوابها ومسائلها

الحكم بالكثرة:

ورد في باب النكرة والمعرفة عند الحديث عن إثبات نون الوقاية حال اتصال ليت بياء المتكلم بلفظ الفعل الماضي "فشا" مقارنة بحذفها في قوله: "وليتني فشا وليتي ندرا"، وورد في باب العلم عن شيوع العلم المركب في قوله: "وشاع في الأعلام ذو الإضافة"، وورد في باب الموصول في حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوبا متصلا بالفعل أو بالوصف، وحذفه إذا كان مخفوضا بالوصف أو مجرورا بحرف الجر في قوله: "والحذف عندهم كثير منجلي – في عائد متصل إن انتصب، كذاك حذف ما بوصف خفضا – كذا الذي جر بما الموصول جر"، وورد في باب المشبهات بليس عن حذف اسم لات في قوله: "وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل"، وورد في باب لا التي لنفي الجنس عن حذف خبرها في قوله: "وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر".

الحكم بالقلة:

ورد في باب المعرب والمبني بلفظ المضارع "يندر" في قوله عن النقص "وفي أب وتاليه يندر" وذلك في استعمال (أب، وأخ، وحم) خالية من الواو والألف والياء. وورد في باب المبني والمعرب باستعمال قد والفعل المضارع في قوله "ومثل حين قد يرد ذا الباب" في التزام الياء سنين ونحوها وجعل الإعراب على النون، وورد في الباب أيضا بلفظ الماضي في قوله "وقلّ من بكسره نطق" عن كسر نون الجمع وملحقاته، ورد في باب المعرفة والنكرة بلفظ الماضي "قلّ" في الحديث عن حذف نون الوقاية من "لدن" عند اتصالها بياء المتكلم في قوله: "وفي لدنّي لدني قلّ"، وورد في باب الموصول في حديثه عن صلة أل ووقوعها بالفعل

المضارع في قوله: "وكونها بمعرب الأفعال قل"، وورد في باب المعرف بأداة التعريف حول حذف أل الغلبة في غير نداء أو إضافة في قوله: "وفي غيرهما قد تنحذف"، ورد في باب ابتداء حول جواز البدء بالنكرة من غير اعتماد على استفهام ولا نفي في قوله: "وقد يجوز فائز أولو الرشد"، وورد في باب كان وأخواتها عن زيادة كان بالنسبة إلى عدم زيادتها في قوله: "وقد تزاد كان في حشو"، وورد في باب المشبهات بليس عن حذف خبر لات في قوله: "وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل".

الحكم بالندرة:

ورد في باب النكرة والمعرفة عند الحديث عن حذف نون الوقاية حال اتصال ليت بياء المتكلم بلفظ الفعل الماضي "ندر" مقارنة بإثباتها في قوله: "وليتني فشا وليتي ندرا"، وورد في باب الموصول في استعمال اللائي بمكانة الذين في قوله: "واللاء كالذين نزرا وقع"، وورد في باب الموصول في حذف صدر صلته حال أن تطول الصلة في قوله: "فالحذف نزر وأبوا أن يختزل"، وورد في باب أفعال المقاربة عن خبر كاد وعسى غير المضارع في قوله:"ككان كاد وعسى لكن ندر غير المضارع لهذين خبر"، وعن خبر عسى بدون أن في قوله: "وكونه دون أن بعد عسى نزر"، وعن حذف أن مع أوشك في قوله: "وبعد أوشك انتفا أن نزرا" فالكثير اقترانها به.

الحكم بالشهرة:

ورد في باب المبني والعرب بلفظ "أشهر" في قوله عن القصر في (أب، وأخ، وحم): "وقصرها من نقصهن أشهر" والقصر هو التزام الثلاثة ألفا، وورد في باب الموصول عن استعمال ذو موصولة في لغة طيئ في قوله: "وهكذا ذو عند طيئ شهر"، ورد في باب كان وأخواتها عن حذف كان وبقاء الخبر بعد إن ولو في قوله: "ويحذفونها ويبقون الخبر * وبعد إن ولو كثيرا ذا اشتهر" وفيه معنى الاطراد.

الحكم بالاطراد:

ورد في باب المبني والمعرب بلفظ المضارع "يطرد" في قوله: "وهو عند قوم يطرد" في التزام جمع المذكر وما يلحق به طريقة إعراب "حين"، وورد في باب إن وأخواتها عن اطراد فتح إن وكسرها إذا وقعت جملتها خبرا في قوله: "وذا يطرد * في نحو خير القول إني أحمد".

الحكم بالاستعمال:

وهو يدل على الكثرة، وورد في قوله "بعكس ذاك استعملوه فانتبه" وذاك في تحريك نون المثنى بالكسر عكس نون جمع المذكر.

٣. ٢- الأحكام النوعية أبوابها ومسائلها

الحكم بالوجوب:

ورد في باب النكرة والمعرفة باستعمال فعل الأمر "قدّم، الزم" في حديثه حول اجتماع الضمائر وترتيبها حال الاتصال في قوله: "وقدّم الأخص في اتصال ... وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا"، وورد في باب النكرة والمعرفة في الحديث عن اتصال الأفعال بنون الوقاية باستعمال فعل الأمر "التزم" في قوله: "وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية"، ورد في باب العلم عن وجوب تأخير اللقب وإضافة الاسم واللقب حال كونهما مفردين وعن جعل أحدهما تابع لسابقه في الإعراب في قوله: "وأخرن ذا إن سواه صحبا" و"وإن يكونا مفردين فأضف * حتما وإلا أتبع الذي ردف"، وورد في باب الموصول في وجوب الصلة ولزومها لفظا وتقديرا في قوله: "وكلها يلزم بعده صله * على ضمير لائق مشتمله"، وورد في باب المعرف بأداة التعريف في وجوب زيادة أل التعريف في قوله: "وقد تزاد لازما كاللات والآن ..."، وورد في باب المعرف بأداة تعريف حول حذف أل الغلبة في حال النداء والإضافة في قوله: "وحذف أل ذي إن تناد أو تضف أوجب"، ورد في باب الابتداء في وجوب إبراز ضمير الخبر المفرد المشتق إذا تلاه غير من هو له في قوله: "وأبرزنه مطلقا حيث تلا * ما ليس معناه له محصلا"، وورد في باب الابتداء

في وجوب تأخير الخبر في قوله: "والأصل في الأخبار أن تؤخرا"، وورد في باب الابتداء عن وجوب تقديم الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا في قوله: "ملتزم فيه تقدم الخبر"، وعن وجوب تقديم الخبر إذا كان من ذوات الصدور في قولـــه: "كـــذا إذا يستوجب التصديرا"، وعن وجوب تقديم خبر المحصور في قوله: "وخبر المحصور قدم أبدا"، وورد في باب الابتداء في الحديث عن وجوب حذف الخبر بعد لولا وبعد المبتدأ الذي هو نص في القسم وبعد واو المعية ووقوع المبتدأ بعد حال لا تصـــلح لأن تكون خبرا له وذلك قوله: "وبعد لولا غالبا حذف الخبر * حتم وفي نص يمين ذا استقر. وبعد واو عينت مفهوم مع ... وقبل حال لا يكون خبرا"، وورد في باب المشبهات بليس عن وجوب رفع المعطوف بلكن أو بل على المنصوب في قولـــه: "من بعد منصوب بما الزم حيث حل"، وورد في باب أفعال المقاربة عن اقترن خبر حرى بأن في قوله: "خبرها حتما بأن متصلا"، وعن وجوب أن في خبر اخلولق في قوله: "وألزموا اخلولق أن مثل حرى"، وعن وجوب عدم اقتران خبر أفعال الشروع في قوله: "وترك أن مع ذي الشروع وجبا"، وورد في باب إن وأخواتها عن وجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر في هذا الباب في قوله: "وراع ذا الترتيب"، وعن وجوب تقديم الخبر في قوله: "إلا في الذي كليت فيها"، وورد في باب لا التي لنفي الجـــنس عن وجوب عمل لا المفردة والمكررة في قوله: "عمل إنّ اجعلا للا ... مفردة ... أو مكررة"، وورد في باب ظن وأخواتها عن تعليق عملها وشروطه فـــي قولـــه: "والتزم التعليق".

الحكم بالجواز:

ورد في باب المبني والمعرب باستعمال قد والفعل المضارع في قوله "ومثل حين قد يرد ذا الباب" في التزام الياء سنين ونحوها وجعل الإعراب على النـــون، وهو هنا يدل على القلة أيضا، وورد في باب النكرة والمعرفة في قوله "وصـــل أو افصل هاء سلنيه وما أشبهه" معبرا عن جواز اتصال الضمير وانفصاله مع الفعـــل المتعدي إلى مفعولين، وورد في باب النكرة والمعرفة في الحديث عن جواز تقـــديم

الأخص من الضمائر أو تأخيره حال الانفصال في قوله: "وقدمن ما شئت في انفصال"، وفي قوله "وقد يبيح الغيب فيه وصلا" عن جواز اتصال ضمائر الغائب ذات الرتبة الواحدة حال اختلاف لفظهما، وورد في باب الموصول في الحديث عن تشديد النون في مثنى الموصول في قوله: "والنون إن تشدد فلا ملامه"، وورد في باب المعرف بأداة التعريف حول جواز ذكر أل وحذفها في الأعلام المنقولة في قوله:"كالفضل والحارث والنعمان * فذكر ذا وحذفه سيان"، ورد في باب ابتداء حول جواز البدء بالنكرة من غير اعتماد على استفهام ولا نفي في قوله: "وقد يجوز فائز أولو الرشد"، وورد في باب الابتداء عن جواز تقديم الخبر في قوله: "وجوزوا التقديم إذ لا ضررا"، ورد في باب الابتداء عن جواز حذف المبتدأ أو الخبر إذا علم في قوله :"وحذف ما يعلم جائز"، وورد في باب كان وأخواتها عن جواز تقديم خبرها في قوله: " وفي جميعها توسط الخبر أجز"، وورد في باب كان وأخواتها في جواز أن يليها معمول الخبر في قوله: "ولا يلي العامل معمول الخبر * إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر"، وورد في باب المشبهات بليس عن جواز تقديم معمول الخبر على اسمها في قوله: "وسبق حرف جر أو ظرف ... أجاز العلما"، وورد في باب أفعال المقاربة عن جواز أن يضمر في عسى ضمير أو تتجرد عنه في قوله: "وجردن عسى أو ارفع مضمرا بها"، وعن جواز فتح السين وكسرها في عسى إذا أسند إلى ضمير في قوله: "والفتح والكسر أجز في السين"، وورد في باب إن وأخواتها عن جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا في قوله: "وراع ذا الترتيب إلا في الذي كليت فيها أو هنا"، وعن جواز رفع المعطوف على اسم إن المكسورة في قوله: "وجائز رفعك معطوفا على منصوب إنّ"، وورد في باب ظن وأخواتها عن جواز إلغاء عملها في قوله: "وجوز الألغاء".

الحكم بالاختيار:

ورد في باب النكرة والمعرفة في اتصال الضمائر بإلا في قوله "ولا يلي (إلا) اختيارا أبدا"، وهو حكم بالشذوذ والضرورة، ويفهم منه المنع، وورد في باب

النكرة والمعرفة في اتصال الحروف بنون الوقاية في قوله: "وكن مخيرا ... في الباقيات" أي بقية أخوات ليت ولعل في إثبات نون الوقاية أو عدم التزامها وفي إشارة إلى جواز الأمرين.

الحكم بالمنع:

ورد في باب النكرة والمعرفة باستعمال الجملة الشرطية في قوله: "لا يجيء المنفصل إذا تأتي أن يجيء المتصل" وقد حكم على ورود الضمير منفصلا في موضع الاتصال بالضرورة، وفي قوله ذا إشارة إلى الوجوب وكذلك إلى الجواز حال اقتضت الضرورة الشعرية، وورد في باب اسم الإشارة في الإشارة إلى البعيد مع اللام حال تقديم الهاء هاء التنبيه في قوله: "واللام إن قدمت ها ممتنعه"، ورد في باب الابتداء في امتناع الابتداء بالنكرة في قوله: "ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد"، وعن منع تقديم الخبر حال استوائهما في التعريف والتنكير في قوله: "وامنعه حين يستوي الجزءآن" وفيه إشارة إلى وجوب تأخير الخبر في هذه الحال، وورد بلفظ الحظر في باب كان وأخواتها عن منع سبق الخبر لدام أو سبقه ما النافية الداخلة على هذه الأفعال في قوله: "وكل سبقه دام حظر – كذاك سبق خبر ما النافية"، وورد في باب كان وأخواتها في اختيار الناظم لمنع سبق خبر ليس في قوله: "ومنع سبق خبر ليس اصطفي"، وورد في باب كان وأخواتها عن تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور في قوله: "موهم ما استبان أنه امتنع"، وورد في باب ظن وأخواتها عن سقوط المفعولين في قوله: "ولا تجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول".

الحكم بالحسن:

ورد في باب المعرب والمبني بلفظ "أحسن" في قوله "والنقص في هذا الأخير أحسن" في استعمال "هَنُ" من الأسماء الستة خالية من الواو والألف والياء، وورد في باب إن وأخواتها عن الفصل بين الخبر الجملة وأن في قوله: "فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو تنفيس أو لو".

الحكم بالشذوذ:

ورد في باب المعرب والمبني بلفظ الماضي "شذّ" في قوله "وأرضون شذ والسنونا" في عرضه لملحقات جمع المذكر السالم، وهو هنا شاذ لمخالفته القياس. وورد في باب النكرة والمعرفة في اتصال الضمائر بإلا في قوله "ولا يلي إلا اختيارا أبدا"، وورد في باب المعرف بأداة التعريف حول حذف أل الغلبة في غير نداء أو إضافة في قوله: "وفي غيرهما قد تنحذف".

الحكم بالضرورة:

ورد في باب النكرة والمعرفة عن حذف نون الوقاية مع الفعل ليس والأصل ليسني في قوله: "وليسي قد نظم" ووصف بالشذوذ، وورد في الباب نفسه عن تخفيف الحروف مثل من وعن حال اتصالها بياء المتكلم إذ تلزمها نون الوقاية فقال:"واضطرار خففا منّي وعنّي"، وورد في باب المعرف بأداة التعريف حول زيادة أل في الضرورة في قوله:" ولاضطرار كبنات الأوابر كذا وطبت النفس ...".

٤. التعبير عن الحكم بأكثر من طريقة

وفق ما تقتضيه لغة الشعر أو النظم الشعري الذي سلكه ابن مالك في الألفية استعمل ابن مالك في التعبير عن الحكم الواحد أكثر من لفظ أو تعبير يدل على هذا الحكم أو ذاك، ومن هذا حكم الوجوب الذي لم يستعمل له شيئا من مشتقات مادته بقدر استعماله الفعل الأمر في التعبير عن الواجب في مسألة من المسائل؛ ففي حالة وجوب التقديم يستعمل الفعل "قدّم" خاليا من التوكيد بالنون أو متصلا بها فيقول "قدّمن"، ويستعمل له أيضا مشتقات مادة "لزم" و"التزم" فيعبر بها كذلك عن الوجوب، وعلى هذا كانت طريقة ابن مالك في التعبير عن الأحكام بألفاظ من غير مادتها، فعبر عن الكثرة باستعمال الفعل الماضي "شاع"، و"اشتهر" وهكذا.

٥. تقييد الأحكام

فيما صُنِّف سابقا تحت عنوان "التعبير عن الأحكام باستعمال الأساليب" يقع ما يسمى بتقييد الأحكام، فلم يصدر فيها ابن مالك الحكم على إطلاقه بل قيده فيها بعدة

قيود، وجاءت هذه الأحكام على الصور: لا يلي .../ أبدا ... – لا يجيء .../إذا ... – إن .../فلا ملامه – لا يلي .../إلا إذا ... – شاع .../ إذا ... – جائز .../بعد ... – لا تجز .../بلا دليل. ففي باب إن وأخواتها يقول:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوْفَاً عَلَى مَنْصُوبِ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

يقول المرادي: "بمعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم إن المكسورة بشرط أن تستكمل خبرها، ويكون المعطوف بعد الخبر ... والنصب هو الوجه الظاهر، ولذلك قال (وجائز رفعك) ففهم أن النصب هو الأصل، فإن عطفت قبل الخبر تعين النصب خلافا للكسائي في إجازته الرفع قبل الخبر مطلقا، والفراء في إجازة ذلك بشرط خفاء إعراب الاسم"(١).

٦. القطبية في أحكام ابن مالك

وفق خاصية التضاد التي تندرج ضمنها عدة من الأحكام التقييمية يمكن التعبير عن القطبية في الأحكام، فالحسن ضد القبيح، والكثير ضد القليل، وهكذا أمكن لابن مالك وشراحه من بعده أن يستعملوا طرفي هذه الثنائية في التعبير عن هذا النوع من الأحكام، فحكم ابن مالك على تعبير معين أو ظاهرة محددة بقوله: "وقل من بكسره نطق" – عن نون جمع المذكر – يشير ضمنا إلى كثرة النطق بالفتح وشيوعه، وهكذا في الأحكام التي تقع على طرفي علاقة التضاد.

ومن صورها أيضا في باب المشبهات بليس:

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرَ أوْ ظَرْفٍ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَا

يقول المكودي: "يعني أن معمول الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا **جاز** تقديمه على اسمها لتوسعهم في الظروف والمجرورات نحو ما في الدار زيد جالسا ... وفهم منه أنه إذا كان غير ظرف أو مجرور **امتنع** تقديمه"(٢).

---

١) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك ١/٥٣٣، ٥٣٤.

٢) المكودي: شرح المكودي، ص٦١.

٧. الأحكام التقييمية والمدونة الشعرية

لعبت الشواهد الشعرية دورا كبيرا بوصفها تجسيدا لأمثلة الحكم وتوثيقا مؤكدا لتلك الأحكام، ولما كانت لغة الشعر غير كلام العرب وخصائصها مختلفة عنه كما نقل سيبويه في رسالة كتابه فإن أكثر تلك الأحكام المرتبطة بالشواهد الشعرية انحصرت في الضرورة والشذوذ وفي القلة والندرة، وقد كان لتلك الشواهد أثر واضح في اختلاف الشراح في ألفاظ التعبير عن تلك الأحكام، فحين يحكم ابن عقيل على شاهد لغة النقص في "أب وتالييه" (بأبه اقتدى عديّ في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم) بالندرة قائلا: "وهذه اللغة نادرة في أب وتالييه" تجد ابن هشام على سبيل المثال يقول بجوازه: "ويجوز النقص في الأب والأخ والحم"[١]. وقد يبدو للناظر أن ثمة تعارضا بين الحكمين، لكن إذا جمعنا حكمي ابن عقيل وابن هشام كانت الندرة لا تنافي الجواز. وكان الدكتور علي بن يحيى العطيفي قد ذكر في أحد مطالب بحثه حول الموازنة بين شرحي ابن عقيل وابن هشام للألفية عددا من أمثلة اختلافهما في توجيه الأحكام بناء على الشواهد الشعرية بعضها يقول فيه ابن هشام بالشذوذ وابن عقيل بالقلة والعكس[٢] مؤكدا من وراء تلك الأمثلة على اختلافهما في توجيه الأحكام، ولكني أرجح أن القول بالقلة شيء والقول بالشذوذ شيء آخر.

٨. الأحكام بين ابن مالك وشراحه

لم يلتزم شراح الألفية بلفظ ابن مالك في التعبير عن الأحكام التقييمية لا سيما المتداخل منها، فقوله مثلا :"قد يجوز" يتم شرحه بالتركيز على لفظة "يجوز" فيكون الحكم بالجواز، ويمكن في الوقت نفسه أن ننظر إلى التركيب مع قد فيكون الحكم حينها بالقلة أيضا، وقد اختلفت طريقة الشراح في هذا؛ فمنهم من يتنبه إلى

---

١) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج١ ص.٤٤.

٢) انظر علي بن يحيى بن سليمان العطيفي: ألفية ابن مالك بين ابن هشام وابن عقيل من مطلع الألفية إلى نهاية نواسخ الابتداء – دراسة موازنة"، مجلة كلية اللغة العربية – إيتاي البارود (جامعة الأزهر) ع٣٥ مج٢ (٢٠٢٢) ص.٣١٠١ إلى ص.٣١٠٥.

حكم واحد، ومنهم من يهتدي إلى الحكمين، وإذا راجعنا تفسيرات الشراح الواردة هنا سنجد المكودي أقرب إلى استعمال ألفاظ ابن مالك في التعبير عن الأحكام وأكثرهم في الاهتداء إلى مضامينها ومقتضياتها. والجدول التالي يبين صورة من صور الأحكام عند ابن مالك وتفسير الشراح لها تتعلق بنون الوقاية حال اتصال الأفعال والحروف بياء المتكلم:

الحكم	لفظه عند ابن مالك	تفسير الشراح له
الوجوب	التُزِم	لزوما (ابن عقيل) الوجه (ابن الناظم)
الضرورة	نُظِم	شاذ (ابن عقيل) ندر (الأشموني) ندر (ابن الناظم)
الكثرة	فشا	كثير (ابن عقيل)
الندرة	ندر	ندورا (ابن عقيل) ضرورة (الأشموني) جائز (الفراء)
الجواز	كن مخيرا	بالخيار (ابن عقيل)
القلة	قلّ	يقل (ابن عقيل)

وفيما يخص الأحكام التي يجمعها نوع من الترادف تجد بعض الشراح يستعيض عن حكم ابن مالك بحكم يرادفه، فإذا استعمل ابن مالك ابن مالك في باب المعرب والمبني لفظ "أحسن" في الحكم على النقص في (هن) استعمل ابن الناظم في الحكم عليه لفظتي "الأفصح" و"الأشهر"، واستعمل ابن عقيل "الفصيح" و"الأشهر".

٩. بعض مشكلات الأحكام لدى ابن مالك

من المشكلات التي تنبه إليها النحاة فيما يخص بعض الأحكام ما يشير إلى أثر النظم في غموض بعض الأحكام وبعض ما تنطبق عليه، ومثال هذا ما تنبه إليه السجاعي إذ ذكر أن: "قوله (وأرضون شذ) أي قياسا لا سماعا فإنه فاش وتخصيص أرضين بالشذوذ لخروجه من باب سنين فحقه أن يذكر بعده لكنه قدمه لضرورة النظم"(١). وقال أيضا: وفي شرح العمدة للمصنف ما ملخصه أن عالمين وأهلين مستويان في الشذوذ وأن أرضين وسنين أشذ منهما أفاده السندوبي"(٢). وفيها قول ابن معط في ألفيته: مثل شذوذ قولهم سنونا وأرضون(٣).

ومما تنبه إليه النحاة أيضا الفرق بين طبيعة الحكم في كلام العرب وإثباته في المصنفات النحوية، ومثال هذا قوله:

فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ أَوْ تَنْفِيْسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيْلٌ ذِكْرُ لَوْ

قال المرادي: "وأشار بقوله (وقليل ذكر لو) إلى قلة ذكرها في كتب النحو لا إلى قلة استعمالها في كلام العرب"(٤).

ومن مشكلاتها أيضا اختلافها بين مصنفات الناظم ففي الحديث عن عمل لا النافية للجنس في جمع المؤنث يقول الأشموني: "وأما جمع السلامة لمؤنث فيبنى على ما ينصب به وهو الكسر، ويجوز أيضا فتحه، وأوجبه ابن عصفور، **وقال الناظم: الفتح أولى**، وقد روي بالوجهين في قوله: *... ولا لذَّاتَ للشيب، وقوله: *لا سابغاتَ*"(٥). وورد قول الناظم "والفتح أولى" في التسهيل ذكره المرادي فقال: "إن كان ينصب بالكسرة جاز فيه وجهان: استصحاب كسرة وفتحة خلافا لابن عصفور في التزام فتحه، **قال المصنف: والفتح أولى**، وبالوجهين روي قوله: *... ولا لذَّاتَ للشيب*(٦).

---

١) السجاعي: حاشية السجاعي، ص٢٢.
٢) السجاعي: حاشية السجاعي، ص٢٢.
٣) ابن معط: الدرة الألفية، ص٢٢.
٤) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك ١/ ٥٤٠، ٥٤١.
٥) الأشموني منهج السالك، ١/ ١٥١.
٦) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ص٥٤٦.

ومن مشكلاتها أيضا عدم استقصاء الناظم جميع حالات الحكم ففي قوله عن ظن وأخواتها:

وَجَوِّزِ الإِلْغَاء لاَ فِي الإِبْتِدَا وَانْوِ ضَمِيْرَ الشَّانِ أَوْ لاَمَ ابْتِدَا
فِي مُوهِمٍ إِلْغَاء مَا تَقَدَّمَا وَالْتَزِمِ التَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا

فهنا حديث حول جواز إلغاء هذه الأفعال حال توسط الفعل أو تأخره؛ فإن توسط الفعل المفعولين **فالأعمال والإلغاء سواء**، وإن تأخر الفعل كان "**الإلغاء حينئذ أرجح**" على حد تعبير الأشموني، فإذا تقدم عليهما ولا يبتدأ به بل يتقدم عليه شيء مثل متى ظننت زيدا قائما **فالإعمال حينئذ أرجح، وقيل واجب**[١]. وقال المكودي: ولم يتعرض الناظم إلى الأرجح، والأرجح الإلغاء مع التأخير، والإعمال مع التوسط بين المفعولين، وفهم من قوله لا في الابتدا أن إعمال المتقدم واجب، والإلغاء مفعول بجوز، ولا عاطفة، والمعطوف عليه محذوف تقديره وجوز الإلغاء في التأخير والتوسط لا في الابتداء، وأجاز الكوفيون الإلغاء مع التقدم واستدلوا بقوله: *كذاك أدبت ...*"[٢].

ومن مشكلاتها أيضا اختلاف بعض أحكام ابن مالك عن المشهور عند النحاة أو اتخاذه فيها برأي أحد المدرستين البصرية أو الكوفية، ففي باب الموصول مثلا يقول الناظم:

بَلْ مَا تَلِيْهِ أَوْلِهِ الْعَلاَمَهْ وَالنُّوْنُ إِنْ تُشْدَدْ فَلاَ مَلاَمَهْ

قال المكودي: "يعني أنه يجوز في نون اللذين واللتين التشديد، ومذهب البصريين أنها لا تشدد إلا بعد الألف، ومذهب الكوفيين أنها تشدد بعد الألف وبعد الياء وهو اختيار المصنف؛ ولذلك أطلق في قول (والنون إن تشدد فلا ملامه)"[٣].

---

١) راجع الأشموني: منهج السالك ١/ ١٦٠.
٢) المكودي: شرح المكودي، ص٨٤.
٣) المكودي: شرح المكودي، ص.٣٤.

(٥) نتائج الدراسة

١. تنوع الأساليب التي استعملها ابن مالك في التعبير عن تلك الأحكام فاستعمل فيها الأسماء والأفعال والتراكيب.
٢. توزعت تلك الأحكام على قسمين هما: الأحكام الكمية، والأحكام النوعية.
٣. تضمنت الأحكام الكمية الحكم بالكثرة، والقلة، والندرة، والشهرة، والاطراد، والاستعمال.
٤. تضمنت الأحكام النوعية الحكم بالوجوب، والجواز، والاختيار، والمنع، والحسن، والشذوذ، والضرورة.
٥. استعمل ابن مالك أكثر من لفظ للتعبير عن الحكم الواحد سواء أكانت تلك الألفاظ من مادة الحكم المعجمية أو من مواد معجمية مختلفة مثل التعبير عن الوجوب بمادة "لزم" ومشتقاتها.
٦. لم تكن أحكام ابن مالك مطلقة لا سيما الأحكام التي استعمل الأساليب في التعبير عنها.
٧. استغل ابن مالك خاصيتي الترادف والتضاد في التعبير عن الحكم بلفظ غيره.
٨. كان للشواهد التي رافقت الأحكام دورها في توثيق تلك الأحكام وتفسيرها لدى الشراح.
٩. لم يلتزم جميع الشراح ألفاظ ابن مالك في التعبير عن تلك الأحكام باستثناء المكودي.
١٠. عبر الشراح عن أحكام ابن مالك باستعمال ألفاظ مخالفة تدل على اختلاف مذاهبهم النحوية، وإن كانت أكثر أحكامهم تربطها بأحكامه علاقات ترادف.
١١. هناك أحكام اتفق فيها ابن مالك مع البصريين وأخرى اتفق فيها مع الكوفيين وهناك أحكام تعبر عن اختياراته الخاصة.
١٢. لم يستقص ابن مالك جميع الأحكام المتعلقة ببعض المسائل ونبه إليها الشراح.
١٣. كان للنظم أثره في الألفاظ المستعملة في التعبير عن تلك الأحكام.
١٤. تسببت ضرورة النظم في غموض بعض أحكام ابن مالك وما تنطبق عليه.
١٥. في القليل النادر ورد حكم ابن مالك على الظاهرة في نصوص النحاة وليس في كلام العرب.
١٦. نبه الشراح على اختلاف أحكام ابن مالك في مصنفاته المختلفة غير الألفية.

المصادر والمراجع

١) المصادر الأساسية

سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت. ١٨٠ه):

الكتاب. تح عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي (الطبعة الثالثة: ١٩٨٨)، ٤مج.

الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد (ت. ٩٠٠ه تقريبا):

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى "**منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**"، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد، بيروت: دار الكتاب العربي (الطبعة الأولى ١٩٥٥).

ابن عقيل، عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله (ت. ٧٦٩ه):

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب **منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل،** تح: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة: مكتبة دار التراث (الطبعة الثانية ١٩٩٨)، ٢مج.

المرادي، الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بنعمر (ت. ٨٤٩ه):

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. تح عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة: دار الفكر العربي (الطبعة الأولى ٢٠٠١) ٣مج.

ابن معط، يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي أبو الحسين (١١٦٩-١٢٣١ه):

الدرة الألفية (ألفية ابن معطي في النحو والصرف والخط والكتابة، ضبطها وقدم لها سليمان إبراهيم البلكيمي، القاهرة: دار الفضيلة (الطبعة الأولى ٢٠١٠) ٨٠ص.

المكودي، عبد الرحمن بن علي بن صالح (٨٠١ه):

شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو. تح عبد الحميد هنداوي، بيروت: المكتبة العصرية (طبعة ٢٠٠٥).

ابن الناظم، محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك (ت. ٦٨٦ه):

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. تح محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية (الطبعة الأولى ٢٠٠٠)، ٨١٧ص.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت.٧٦١ه):

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تح محمد محيى الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر ، د. ت. ٤مج.

٢) الكتب والبحوث

د. حسين بركات:

جهود النحويين في خدمة ألفية ابن مالك. مجلة معهد المخطوطات العربية مـج٤٦ ج١ (٢٠٠٢) ص.٦٥- ١٠٨.

حمدة عبد الله أبو شهاب:

الجواز وعدمه في أحكام النحويين حتى القرن الرابع الهجـري. عمّـان: دار الضـياء (الطبعة الأولى ٢٠١١)، ١٣٦ص.

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني:

سيرة ألفية ابن مالك تأليفا وإبـرازا وتحقيقـا. مجلـة الدرعيـة س١٢ ع٤٦ (٢٠٠٩) ص.١٤٣- ٢١٨.

صباح علاوي خلف السامرائي:

ظاهرة الوجوب النحوي بين سيبويه والفراء. عمّان: دار مجـدلاوي للنشـر والتوزيـع (الطبعة الأولى ٢٠١٧)، ٣١٨ص. وهي في الأصل رسالة ماجسـتير (٢٠٠٣) جامعـة بغداد، كلية التربية – ابن رشد، إشراف. محمد صالح محمد التكريتي، ٢٢٥ص.

علي محمد فاخر:

تاريخ النحو العربي منذ نشأته حتى الآن. القاهرة: مكتبة الآداب (الطبعة الأولى ٢٠١٥) و(الطبعة الثانية ٢٠١٧)، ٦٣٨ص.

علي بن يحيى بن سليمان العطيفي:

ألفية ابن مالك بين ابن هشام وابن عقيل من مطلع الألفية إلى نهاية نواسخ الابتـداء – دراسة موازنة، مجلة كلية اللغة العربية – إيتاي البارود (جامعة الأزهـر) ع٣٥ مـج٢ (٢٠٢٢) ص.٣٠٧٩- ٣١٣٢.

د. غريب عبد المجيد نافع:

ألفية ابن مالك منهجهـا وشـروحها، مجلـة الجامعـة الإسـلامية س١٧ ع٦٥- ٦٦ (١٤٠٥هـ)، والمجلة نفسها س١٩ ع٧٣- ٧٤ (١٤٠٧).

فاروق محمد مهنى:

الحُسْن في كتاب سيبويه – دراسة نحوية. المنيا: مطبعة نور الإيمان (الطبعة الأولى ١٩٩٦)، ٢٩١ص.

محمد كاظم البكاء:

نظرية النحو العربي في كتاب سيبويه وإسهامها في علم اللغة العام، مجلة آداب الرافدين (جامعة الموصل – كلية الآداب) ع٢٣ (١٩٩٢) ص. ١١٧–١٣٠.

٣) المراجع الأجنبية

P. Abboud 1979:

Sibawayhi's Notion of Grammaticality. Al-'Arabiyya 12 (1979) 58- 67.

Georgine Ayoub 2011:

Mustaqīm, muḥāl, ḥasan, qabīḥ: Les criteres de recevabilité dans le Kitāb de Sībawayhi. In Bilal Orfali (Ed.): In the Shadow of Arabic the Centrality of Language to Arabic Culture: Studies Presented to Ramzi Baalbaki on the Occasion of his Sixtieth Birthday. pp.119- 175.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٥٠٤٠
٢-	Abstract	٥٠٤١
٣-	مدخل	٥٠٤٢
٤-	المبحث الأول : ابن مالك والألفية	٥٠٤٩
٥-	التعريف بابن مالك	٥٠٤٩
٦-	التعريف بالألفية	٥٠٥٠
٧-	المبحث الثاني : الأحكام التقييمية	٥٠٥٣
٨-	المبحث الثالث : الأحكام التقييمية في ألفية ابن مالك من باب (الكلام وما يتألف منه) حتى باب (أعلم وأرى)	٥٠٥٧
٩-	المبحث الرابع خصائص التعبير عن الأحكام عند ابن مالك	٥٠٩٤
١٠-	نتائج الدراسة	٥١٠٨
١١-	المصادر والمراجع	٥١٠٩
١٢-	فهرس الموضوعات.	٥١١٢